

دراسات وتقارير

سلسلة غير دورية تعالج قضايا وإشكاليات راهنة



المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى
بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم
بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية
وتواكب المسائل الاستراتيجية
والتحولات العالمية المؤثرة

الاقتصاد العالمي أمام تحديات الصراع الروسي - الغربي

قراءة في النتائج والتداعيات الاقتصادية

- صادر عن:

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

- العدد:

الواحد والثلاثون

- تاريخ النشر:

آب 2022

رضوان جمول

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز-
وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء
من أجزاء التقرير أو اختزاله في أي
نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها،
إلا في حالات الاقتباس المحدودة
بغرض الدراسة والاستفادة العلمية
مع وجوب ذكر المصدر

دراسات وتقارير

الاقتصاد العالمي

أمام تحديات الصراع الروسي-الغربي

قراءة في النتائج والتداعيات الاقتصادية

آب 2022

ثبت المحتويات

5	مقدمة:
7	1 موقع أطراف الصراع وحجمهم في الاقتصاد العالمي
7	1.1 مكونات الناتج المحلي الإجمالي والفرد
11	2.1 أسواق النفط والغاز
22	3.1 أسواق الغذاء
25	4.1 التجارة بالسلع والخدمات:
28	5.1 الأسواق المالية:
30	6.1 الاستثمارات الخارجية المباشرة FDI:
32	7.1 احتياطي العملات الأجنبية والذهب
35	2 العلاقات الاقتصادية الروسية - الغربية، المرونة والفعالية في اتخاذ القرار
39	3 العقوبات الأوروبية والإجراءات الروسية المضادة،
39	1.3 العقوبات الأوروبية:
43	2.3 الإجراءات الروسية المضادة:
46	4 النتائج والتحديات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للصراع الروسي- الغربي، خسائر جانبية وضحايا بالجملة
46	1.4 على صعيد الأسعار:
52	2.4 على صعيد حركة التجارة الخارجية:
54	3.4 على صعيد النمو الاقتصادي:
56	4.4 على صعيد مالية الدولة والأسواق المالية:
58	5 حسابات الربح والخسارة وموقع منطقة الشرق الأوسط والخليج في المعادلة
62	6 خلاصات

مقدمة:

مضت بضعة أشهر على العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا كانت كافية لكي تتحوّل هذه العملية إلى كباش عسكري واقتصادي وسياسي روسي - غربي غير مباشر على الأرض الأوكرانية. ومع إطالة أمد هذا الصراع تتعاظم المخاوف وتشتدّ التساؤلات حول تداعياته على الاقتصاد العالمي، وبالتالي يتسع القلق على مصير رفاهية الشعوب ومستقبلها الاقتصادي، خصوصاً مع تساؤل الأمل باستعادة الاستقرار في ظل احتمالات توسّع جغرافية الصراع وتنوّع أدواته، بعد أن كانت تبشير التعافي الاقتصادي تلوح مطلع العام 2021 حين كان الاقتصاد العالمي يوشك أن ينفذ عنه غبار وباء كورونا.

ومما لا شكّ فيه أن هذه المخاوف والتساؤلات تبدو مشروعة إلى كبير للأسباب الآتية:

أولاً، اندلاع الصراع في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد العالمي ينشد التعافي على مشارف نهاية عام كامل ونيف من الإغلاق التامّ بسبب وباء كورونا، مع ما استلزمه ذلك من استنزاف لموارد مالية عالمية وإرهاق لموازنات دول كبرى، وبالتالي ما أدّى إليه من عجوزات كبيرة ومعدّلات بطالة غير مسبوقة. وبينما كان واضحاً أن معالجة هذه التداعيات وتجاوز الصعوبات كانت تفوق قدرات الدول منفردة، وتتطلب تنسيقاً وتعاوناً دوليين لاستعادة العافية وإرساء سياسات مستدامة لمساعدة الدول المتضرّرة، فقد حلّ الصراع الروسي - الغربي ليزيد الشرخ والاستقطاب العالمي ويضع الكثير من دول العالم النامي على شفير العوز والجوع، لا بل ويهدد بإدخال الاقتصاد العالمي في طور جديد من ركود لم يكد يخرج منه أصلاً.

ثانياً- إن هذا الصراع يبدو قابلاً للتوسّع والتمدّد في كل الاتجاهات. وهو يوشك أن يؤدّي إلى تشكيل خارطة علاقات اقتصادية وتجارية ومالية جديدة على المستوى العالمي. وهي خارطة لن تكون على حساب الدول النامية والاقتصاديات الناشئة فقط، بل من غير المستبعد أيضاً أن تطيح بنظم وسياسات طالما شكّلت أساساً لانتظام العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية.

ثالثاً- ما يزيد القلق أن التدهور وعدم الاستقرار الاقتصادي العالمي يحدث وسط بيئة سياسية قابلة للاشتعال، خصوصاً في ظل تفشّي السياسات الحمائية التي باتت تحتجّ التوجّهات الاقتصادية العالمية في ردّة واضحة عن العولمة التجارية من جهة، وسيطرة

متزايدة للتعصّب والنزعات الانفصالية والشوفينية في الميول السياسية من جهة أخرى.

وهذا التقرير، وإن كان لا يزعم تقديم إجابات حاسمة وشفافية حول التداعيات المتوقعة للصراع الروسي-الغربي في الساحة الأوكرانية على مستقبل الاقتصاد العالمي، لاستحالة الأمر طالما أن الصراع مفتوح على احتمالات ومآلات شتى في الزمان والمكان، إلا أنه يسعى لتسليط الضوء على تطوّرات الوضع الراهن للاقتصاد العالمي تحت وطأة هذا الصراع، بمعنى الانطلاق من المؤشرات المالية والاقتصادية لهذا الوضع في محاولة للاستدلال على ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المدى المنظور.

ولكن ما هو مؤكّد أن الحرب الأوكرانية قد سدّدت ضربة قاسية للاقتصاد العالمي المترنّح، والذي لم يكد يتعافى بعد من تداعيات الإغلاق التامّ بسبب فيروس كورونا (Covid19) سنة 2020. وذلك من خلال الارتفاع المضطرد لأسعار النفط والغذاء وتقطيع خطوط التجارة من جرّاء العقوبات والعقوبات المضادّة. مما أثر سلّياً على النشاط الاقتصادي في جانبي العرض والطلب، منذراً بحدوث ركود اقتصادي قد لا يكون بعيداً عن الركود الكبير لعام 1929. والذي بدأت معالمه تطفو على السطح عبر التراجع الكبير في حجم الاستثمارات والتضخّم وارتفاع معدّلات البطالة وضمور التجارة وسلاسل التوريد لمختلف البضائع والمنتجات والموادّ الأولية الضرورية لدورة الإنتاج. وهي أمور تؤشّر بالتأكيد إلى تراجع النمو الاقتصادي على مستوى العالم.

وفي السياق، يستند التقرير في مسعاه إلى مستويات متعدّدة من التحليل، منها الدور والثقل الاقتصادي لأطراف الصراع في الأسواق العالمية المختلفة، بما فيها روسيا والمعسكر الغربي، مضمون العقوبات والإجراءات العقابية المتبادلة، وتأثير هذه العقوبات على النمو الاقتصادي العالمي ودورة النشاط الاقتصادي لمجمل دول العالم، وصولاً للإجابة على جملة من التساؤلات التي باتت مطروحة بشدة، ومنها على سبيل المثال: ما هو حجم وتكلفة الفاتورة المادية وغير المادية التي بات مفروضاً على العالم دفعها من جرّاء هذا الصراع؟ وهل أن العالم على وشك دخول مرحلة ركود اقتصادي جديد ربما يكون هذه المرّة أطول مدّة من جهة، ونقطة تحوّل مفصلية في إعادة خلط أوراق الجغرافيا الاقتصادية على مستوى العالم كلّ من جهة أخرى؟

1- موقع أطراف الصراع وحجمهم في الاقتصاد العالمي

1.1 مكونات الناتج المحلي الإجمالي والفرد

غالبًا ما يستخدم الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد من هذا الناتج كمؤشرين لمستوى رفاهية الدولة وحجم اقتصادها. مع ذلك ينبغي التعامل مع هذه المؤشرات بحذر لأنها لا تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي تمامًا. فالناتج المحلي الإجمالي يُحتسب على أساس اسمي لا فعلي، بمعنى أنه لا يأخذ بعين الاعتبار مستويات التضخم وغلاء الأسعار، وبالتالي القدرة الشرائية للمداخيل. ولذلك نجد أن الدراسات التفصيلية لهذه المداخيل تلحظ ما يسمى معامل تكافؤ القدرة الشرائية (Purchasing Power Parity)، للحصول على نتائج أكثر دقة في هذا المجال. فعلى سبيل المثال نجد أن الناتج الإجمالي الأمريكي سنة 2022 (20,89 ألف مليار دولار) أي ما يساوي 1,42 الناتج الصيني (14,7 ألف مليار دولار) بالقيم الاسمية. في حين تصبح هذه المعادلة 1,2 مع قياس الناتجين بقيمتهم الفعلية (الناتج الصيني الفعلي يساوي 17,2 ألف مليار دولار والناتج الأمريكي يبقى ثابتًا).

أما حصة الفرد من الناتج فهي غير واقعية تمامًا كونها لا تأخذ بعين الاعتبار التوزيع الفعلي للمداخيل والثروة بين مختلف فئات السكان.

وفيما يلي يبين الجدول رقم (1) أدناه تطور مؤشرات النمو الاقتصادي الإسمي والمتوقع لعينة من الدول خلال الفترة 2019-2023، مع الاقتصار على إدراج حصة الفرد من الناتج لسنة 2020 والحجم الذي يفترض أن يبلغه الناتج سنة 2022 فقط. وذلك تجنبًا لأي تعقيدات مع تُوخّي التوضيح قدر الإمكان.

جدول رقم (1): مؤشرات النمو الاقتصادي الاسمي والمتوقع لعينة من الدول خلال الفترة 2019-2023

*2023	*2022		%2021	2020		%2019	الدولة
مؤشر النمو %	مؤشر النمو %	حجم الناتج المحلي الإجمالي مليارات \$		مؤشر النمو %	حصة الفرد من الناتج \$		
2,3	3,7	25350	5,7	3,4-	63206	2,3	أميركا
1,2	3,7	3380	7,4	9,4-	41000	1,7	بريطانيا
2,7	2,1	4260	5,3	4,6-	46252	1,1	ألمانيا
1,4	2,9	2940	7	7,9-	39000	1,8	فرنسا
2,8	3,9	2220	4,6	5,2-	43258	1,9	كندا
3,1	2,4	4910	1,6	4,6-	40193	2	اليابان
2,5	2,9	17200	5,4	6-	34173	2	الاتحاد الأوروبي
6,9	8,2	3290	8,9	7,3-	1927	3,7	الهند
5,1	4,4	19910	8,1	2,3	10434	6	الصين
2,3-	8,5-	1830	4,7	3-	10126	2,2	روسيا
2	3	1740	4	3,4	2423	1,3-	إيران
3,6	7,6	1000	3,2	4,1-	20100	0,3	السعودية
3	2,7	693	11	1,8	8536	0,9	تركيا
3,5	5	521	8,2	2,2-	44177	3,8	"إسرائيل"
0,4	6,4-	59	2,3	0,9-	6424	1,4	بيلاروسيا
2,1	4,5-	67	3,4	4-	3724	0,3	أوكرانيا
2,2	4,2	85200	5,4	3,3-	10916	3	العالم

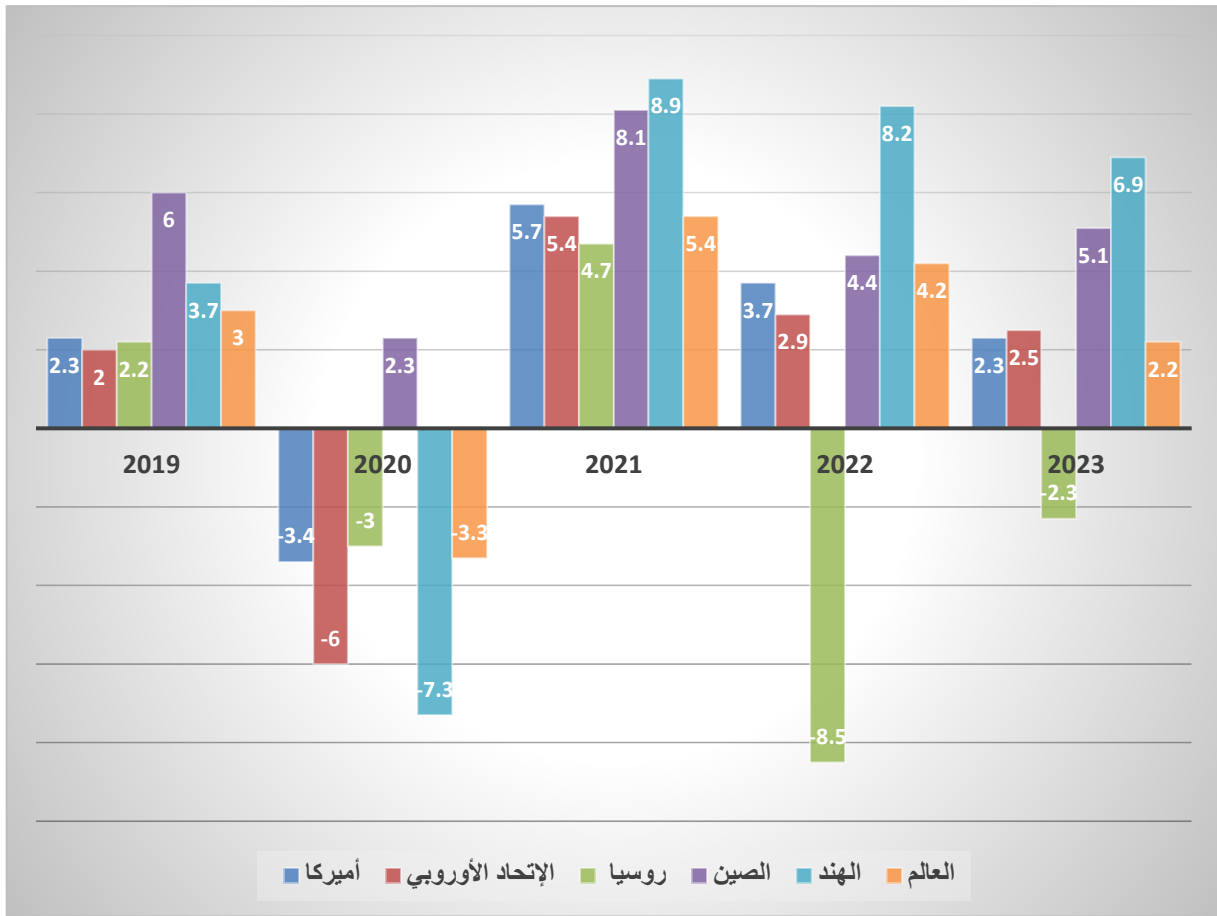
*أرقام سنتي 2022 و2023 عبارة عن تقديرات

المصدر:

Global Economic Outlook series, World Bank-IBRD

World Economic Outlook series, IMF

رسم بياني رقم 1: مؤشرات النمو الاقتصادي لأبرز الاقتصادات خلال الفترة 2019-2023



يتضح من خلال بيانات حجم الناتج الإجمالي الواردة في الجدول رقم (1) أعلاه أن اقتصادات دول المعسكر الغربي، الذي يضم أميركا ودول الاتحاد الأوروبي وكندا واليابان وبريطانيا تشكّل من حيث المبدأ أكثر من 62,2٪ من حجم الاقتصاد العالمي لسنة 2022. في حين أن دولاً مثل الصين وروسيا والهند وإيران تشكل حوالي 32٪ من اقتصاد العالم.

كما يبدو أيضاً بالنظر إلى الرسم البياني رقم (1) أن اتجاهات النمو الاقتصادي خلال الفترة القادمة هي لمصلحة الصين والهند بشكل أساسي، في حين أن الاقتصاد الروسي هو الخاسر الرئيسي بحسب تقديرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ولكن هذه الصورة تبقى ناقصة ما لم يؤخذ بالحسبان عناصر اقتصادية أخرى غير ظاهرة في الصورة، منها على سبيل المثال القدرة الشرائية الفعلية ومستوى التضخم.

فالنتاج المحليّ الإسمي لروسيا سنة 2021 على سبيل المثال بلغ 1710 مليار دولار، لكن هذا الناتج قدر حينها بمعادل القوة الشرائية (ppp) بقيمة 4320 مليار دولار¹.

ومن العناصر الأخرى التي تؤخذ بالحسبان حجم التأثير الذي تملكه دولة مثل روسيا في الأسواق العالمية لسلع أساسية في دورة النشاط الاقتصادي العالمي كلّ كالنفط والغاز والمعادن والأسمدة والمنتجات الزراعية. وهي منتجات حيوية لا غنى عنها سواءً لماكينه الإنتاج في الدول الغربية تحديداً، أو للأمن الغذائي للبشر كما سنشير لاحقاً.

ويبقى العنصر الاقتصادي الأساسي والذي يشكل كلمة السرّ في تفوق الاقتصاديات الغربية وارتفاع حجم القيم المضافة في إنتاجها وهو يكمن في طبيعة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحليّ. حيث نجد أن قطاع الخدمات يشكل بين 66% و 70% في الدول الغربية، ويصل إلى 79% في الولايات المتحدة الأميركية، في حين أنه لا يزيد على 55 إلى 56% في دول مثل الصين وروسيا وإيران، أو 49% في دولة كالهند². يترجم هذا الواقع في تصدر الدول الغربية مثل مجموعة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا قائمة التجارة الدولية بالخدمات بنسبة 50,4%. ولذلك سنلاحظ عند استعراض حُزم العقوبات الغربية لاحقاً، أن الخدمات تكاد تشكل العمود الفقري في هذه العقوبات.

هذه المؤشّرات لها دلالاتها الاستراتيجية في أوضاع أمنية وسياسية مضطربة. فإذا كان ارتفاع نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في الناتج المحليّ يمنح الدولة المعنية حصانة نسبية أكبر (وليس مطلقة بالضرورة) في مواجهة الصدمات والعقوبات الخارجية. تماماً كما هي حال الدول أعلاه من الفئة الثانية (أي إيران وروسيا والصين والهند). فإن الحضور القوي والنوعي لقطاع الخدمات في اقتصادات الدول الغربية كما أشرنا أعلاه، يمنحها قدرة أكبر على المناورة في حالات اضطراب خطوط التجارة الدولية بالسلع بسبب العقوبات أو الحرب أو فرض السياسات الحمائية. إذ أن حيزاً لا يستهان به من تجارة الخدمات يمكن تأديته افتراضياً دون حاجة لوسائل نقل مادية.

ولكن لا بدّ من الإشارة في هذا الإطار، بأن حسم التأثيرات النهائية لتركيبه الناتج المحليّ على الأوضاع الاقتصادية لأي بلد منخرط في الصراع الأوكراني يتوقف على عوامل أخرى أكثر دقة وتفصيلاً، منها على سبيل المثال مدى انكشاف قطاع الخدمات بالأساس على الخارج، أي بمعنى ارتباط تطوره بالطلب الخارجي أكثر من عجلة النشاط الاقتصادي المحليّ، مما يجعله عرضة لتداعيات الحرب والعقوبات على

¹ Russia GNP 1991-2022, macrotrend.net & World Bank data.

² data.worldbank.org, services value added 2020.

الأسواق الخارجية (كالسياحة والنقل والصيانة وما إلى ذلك...)، أو عندما يكون القسم الأكبر من قطاعات الإنتاج السلعي لدى الدول المعنية متوطناً في الخارج لاعتبارات التكلفة والتسويق وما إلى ذلك، كما هي حال غالبية اقتصادات الدول الغربية. عندها ستكون الخسائر أكبر في حالة الحرب والعقوبات.

ولذلك غالباً ما يلجأ المحللون الاقتصاديون إلى الاعتماد على مؤشر الناتج الوطني الإجمالي (GNP) وليس مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من أجل الاستدلال على مدى اعتماد الدول على الخارج لزيادة ثروتها الاقتصادية. ففي حين يشمل المؤشر الثاني كل ما ينتجه المواطنون المقيمون ضمن الحدود السيادية فإن المؤشر الأول يساوي المؤشر الثاني مضافاً إليه رصيد عائدات التوظيفات والأعمال الخارجية للمواطنين المقيمين مطروحاً منها التحويلات خارج الحدود للتوظيفات والأعمال المحلية لمقيمين في الخارج (وهي في الحالتين غير تحويلات المغتربين التي ينبغي إضافتها للحصول في النهاية على الناتج الوطني الإجمالي المتاح). وللتوضيح نورد الوقائع الآتية:

بلغت قيمة عائدات التوظيفات في الخارج للمواطنين الأميركيين المقيمين سنة 2022 حوالي 1214 مليار دولار، في حين قُدرت مدفوعات المستثمرين الأجانب المقيمين للخارج بنحو 996 مليار دولار، أي أن صافي الميزان هي فائض لمصلحة الولايات المتحدة بقيمة 218 مليار دولار. وقد بلغ رصيد هذا الميزان نفسه الخاص بدول الاتحاد الأوروبي سنة 2020 ما يقارب 1859. أما روسيا فلم يتعدّ رصيدها في هذا المجال 82 مليار دولار سنة 2020³. وذلك كلّ في دلالة واضحة على الجهات التي يمكن أن تكون أكثر عُرضة للخسارة من جراء العقوبات وارتفاع أسوار الحمائية وتراجع العولمة.

2.1 أسواق النفط والغاز

أثبتت الأحداث والتطورات أن التقلب وعدم الاستقرار هو السمة الغالبة على أسواق النفط العالمية، إنتاجاً وتسويقاً واستهلاكاً وتسعيراً، لا بل إن النفط أكثر هشاشة وحساسية تجاه الصدمات. وذلك لأسباب متعددة موضوعية وذاتية، منها ما يتوقّف على دورة النشاط الاقتصادي العالمي الاعتيادية ما بين الازدهار والركود والانكماش، ومنها ما يتصل بعوامل طبيعية أو غير طبيعية طارئة كانتشار وباء كورونا والإغلاق التام في كثير من المدن والدول في العالم سنة 2020، أو ضمور الاحتياطي والمخزون النفطي سواء بسبب تراجع الاستكشافات أو نضوب الآبار... ولا يخفى التأثيرات الاقتصادية والمالية وحتى

³ Indicators of Economy in Russia, world data info.

السياسية والاجتماعية لعدم الاستقرار هذا على كل من الدول المصدرة والمستوردة. والأمثلة على ذلك كثيرة حتى في منطقتنا، وقد يكون مفيداً ذكر بعضها لما تنطوي عليه من دروس وعبر.

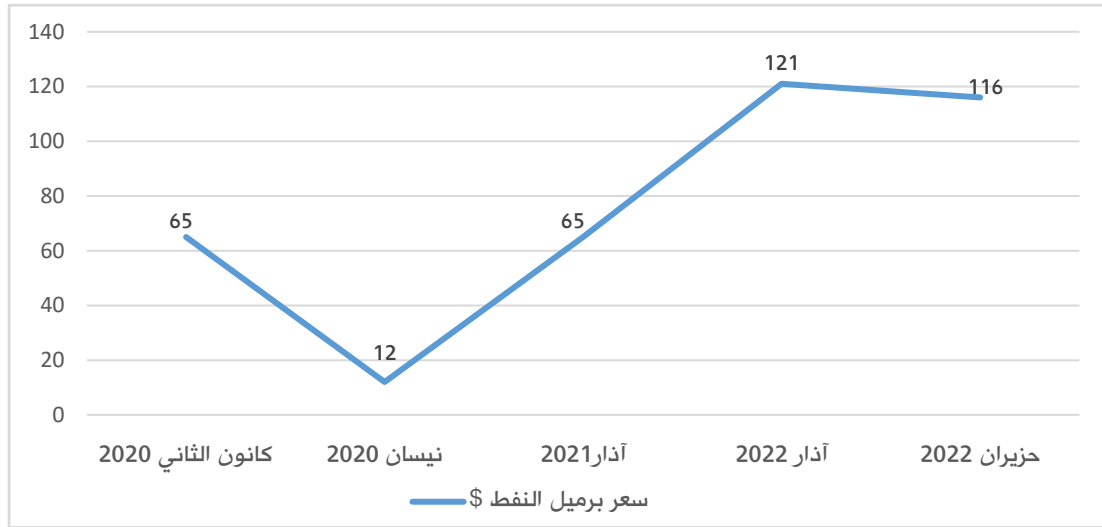
فحتى العام 2017 كان الكيان الصهيوني من الدول المستوردة للغاز من مصر، قبل أن تنقلب الصورة رأساً على عقب سنة 2018 مع توقيع اتفاقية لتزويد مصر بما يقرب من 64 مليار متر مكعب من "الغاز الإسرائيلي" لفترة 15 سنة قادمة. وذلك بشكل أساسي من حقل "لفيتان" في المياه الإقليمية الفلسطينية، في حين كان تطوير حقل "ظهر" المصري المكتشف حديثاً مقابل السواحل المصرية، والذي يفوق بضخامته حقل "لفيتان" من حيث كمّيات الغاز الضخمة الموجودة فيه، لا يزال ينتظر توفّر التمويل.

وخلال فترة وجيزة هبط سعر برميل النفط من 65 دولاراً في كانون الثاني 2020 إلى 12 دولار في نيسان من العام نفسه، قبل أن يعود للارتفاع في آذار 2021 إلى 65 دولار ثم يعود الارتفاع إلى 116 دولار في آذار 2022 وبعدها إلى 121 دولار في الأسبوع الأول من حزيران 2022 أيضاً (أنظر الجدول رقم 2 أدناه). وفي حالات استثنائية كانت بعض الشركات كانت مستعدة للتخلي عن أرباحها للمشتريين الذين يأخذون على عاتقهم نقل النفط وتخزينه. فكان أن عانت العديد من الدول المنتجة والمصدرة للنفط كالمملكة العربية السعودية من ضائقة مالية صعبة، حتمت عليها التخلي عن جزء من أسهم شركتها الوطنية للنفط (أرامكو) في خطوة غير مسبوقة. ومما لا شك فيه أن إعادة ارتفاع أسعار النفط في نيسان 2022 فوق 120 دولاراً للبرميل نتيجة للعقوبات الغربية على روسيا من جراء الصراع في أوكرانيا، شكّل حدثاً سعيداً لتلك الدول ذاتها.

جدول رقم (2): تطوّر سعر برميل النفط خلال الفترة كانون الثاني 2020 - حزيران 2022

التاريخ	السعر (دولار)
كانون الثاني 2020	65
نيسان 2020	12
آذار 2021	65
آذار 2022	121
حزيران 2022	116

رسم بياني رقم 2: تطوّر سعر برميل النفط خلال الفترة كانون الثاني 2020 - حزيران 2022



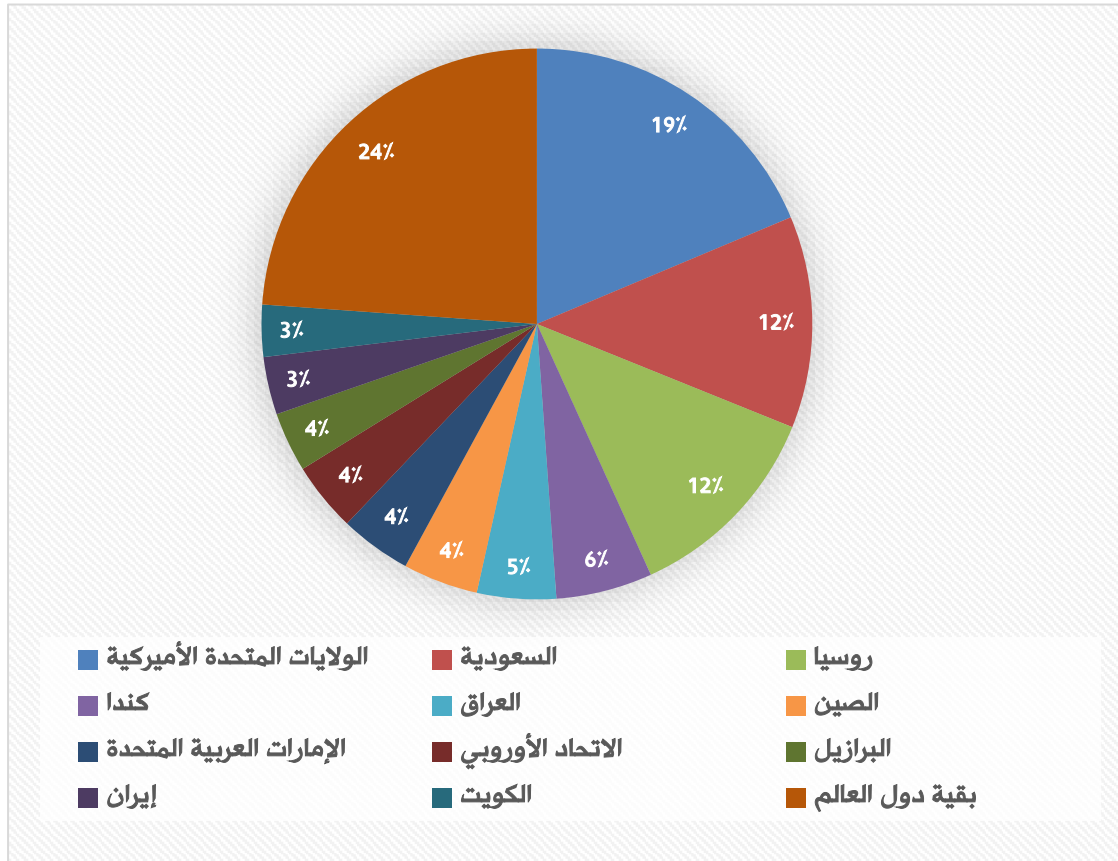
مع ذلك يبقى النفط مكوّنًا رئيسيًا في الوقود الأحفوري يشكل مصدر الطاقة الأول عالميًا بنسبة تتعدّى 82%. ولذلك سنحاول في هذه الفقرة من خلال البيانات الآتية رسم خارطة لأسواق النفط والغاز أيضًا، إنتاجًا وتصديرًا واستهلاكًا واستيرادًا وتكريرًا، مع التأكيد مرّة جديدة أن هذه البيانات ليست ثابتة وإنما خاضعة للتغير خلال فترة وجيزة تحت تأثير عوامل اقتصادية وسياسية وأمنية مختلفة.

جدول رقم (3): أبرز الدول الرئيسية المنتجة للنفط سنة 2020

الدولة	الحصة من الإنتاج العالمي
الولايات المتحدة الأمريكية	18.67%
السعودية	12.44%
روسيا	12.10%
كندا	5.66%
العراق	4.64%
الصين	4.41%
الإمارات العربية المتحدة	4.19%
الاتحاد الأوروبي	4.07%
البرازيل	3.51%
إيران	3.39%
الكويت	3.05%
بقية دول العالم	23.87%
الإنتاج العالمي (مليون برميل يوميًا)	88.4

المصدر:

رسم بياني رقم 3: أبرز الدول الرئيسية المنتجة للنفط سنة 2020



يتضح من الجدول أعلاه أن روسيا تعتبر لاعباً ونداً أساسياً في أسواق النفط العالمية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، رغم البون الشاسع في حجم الناتج المحلي الإجمالي بينهما كما أشرنا سابقاً. فروسيا لوحدها هي ثالث أكبر منتج ومصدر للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، فيما يأتي الاتحاد الأوروبي بدوله 27 في المركز الثامن للدول المنتجة. ويشكّل إنتاج روسيا ما نسبته 11,4% من الإنتاج العالمي للنفط البالغ 93,9 مليون برميل يومياً لسنة 2020. وذلك مقابل حجم استهلاك عالمي بلغ 88,7 مليون برميل يومياً في نفس السنة، علماً أن طاقة التكرير أكبر من تلك الأرقام وتقدّر بحوالي 102 مليون برميل يومياً، ويجري العمل على تطويرها وزيادتها بصورة مضطربة. ويوفّر الجدول رقم 4 والرسم البياني التابع له أدناه مزيداً من التفصيل بهذا الشأن:

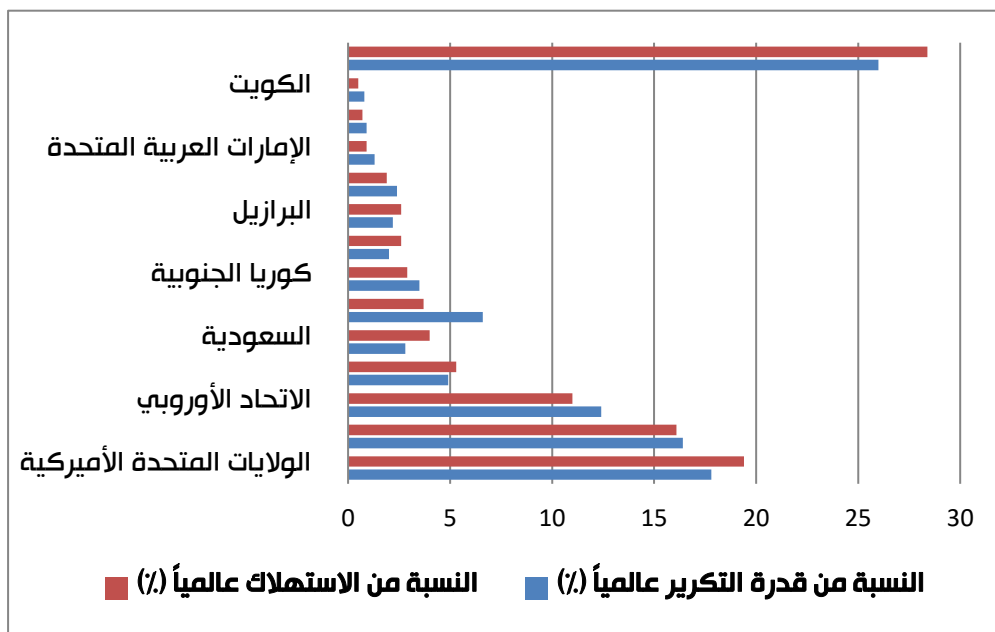
جدول رقم 4: توزيع الدول بحسب حجم الاستهلاك و طاقة تكرير النفط لسنة 2020

الدولة	النسبة من الاستهلاك عالمياً (%)	النسبة من قدرة التكرير عالمياً (%)
العالم	88,7 مليون برميل يومياً	102 مليون برميل يومياً
الولايات المتحدة الأميركية	19.4	17.8
الصين	16.1	16.4
الاتحاد الأوروبي	11	12.4
الهند	5.3	4.9
السعودية	4	2.8
روسيا	3.7	6.6
كوريا الجنوبية	2.9	3.5
كندا	2.6	2
البرازيل	2.6	2.2
إيران	1.9	2.4
الإمارات العربية المتحدة	0.9	1.3
العراق	0.7	0.9
الكويت	0.5	0.8
بقية دول العالم	28.4	26

المصدر:

Statistical Review of World Energy- bp, 2021 70th edition & Oil 2021, Analysis and Forecast to 2026- iea & Annual Statistical Bulletin 2021- Gas Exporting Countries Forum (GECF).

رسم بياني رقم 4: توزيع الدول بحسب حجم الاستهلاك و طاقة تكرير النفط لسنة 2020



تشير معطيات الجدول رقم 4 إلى جملة حقائق، منها ما يلي:

أولاً- أن القدرات اللوجستية المتوفرة على مستوى العالم لتكرير النفط هي أدنى من الاحتياجات الاستهلاكية. ثانياً- وجود تمركز شديد في أسواق النفط العالمية لناحية استهلاك وتكرير النفط. حيث تستأثر ثلاثة كيانات سياسية فقط هي الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي بحوالي 50٪ و46,6٪ من استهلاك وتكرير النفط على التوالي. ثالثاً- تتمتع روسيا بقدرة تكرير للنفط تفوق استهلاكها له، وإلى حد ما الصين أيضاً. وذلك قياساً إلى الولايات المتحدة والكثير من الدول الأخرى، التي لديها استهلاك يفوق قدرتها على التكرير. مما يعتبر من المعطيات الهامة ليس في سياق تحليل مرونة وقدرة كل طرف على الضغط والمناورة وحسب، بل في الاستفادة أيضاً من هوامش الأرباح الكبيرة التي يوفرها قطاع التكرير في الظروف الحالية لارتفاع أسعار برميل النفط من جهة، ومحدودية قدرات التكرير المتاحة من جهة أخرى. الأمر الذي يعطي أرجحية واضحة لروسيا لامتلاكها فائض إنتاج كبيراً من هذه المادة الحيوية، يمكنها من التأثير وفرض شروطها في أسواق النفط العالمية، بخلاف الصين التي تكاد تكون مستورداً صافياً للنفط. هذه الوقائع يعرضها الجدول رقم 5 أدناه:

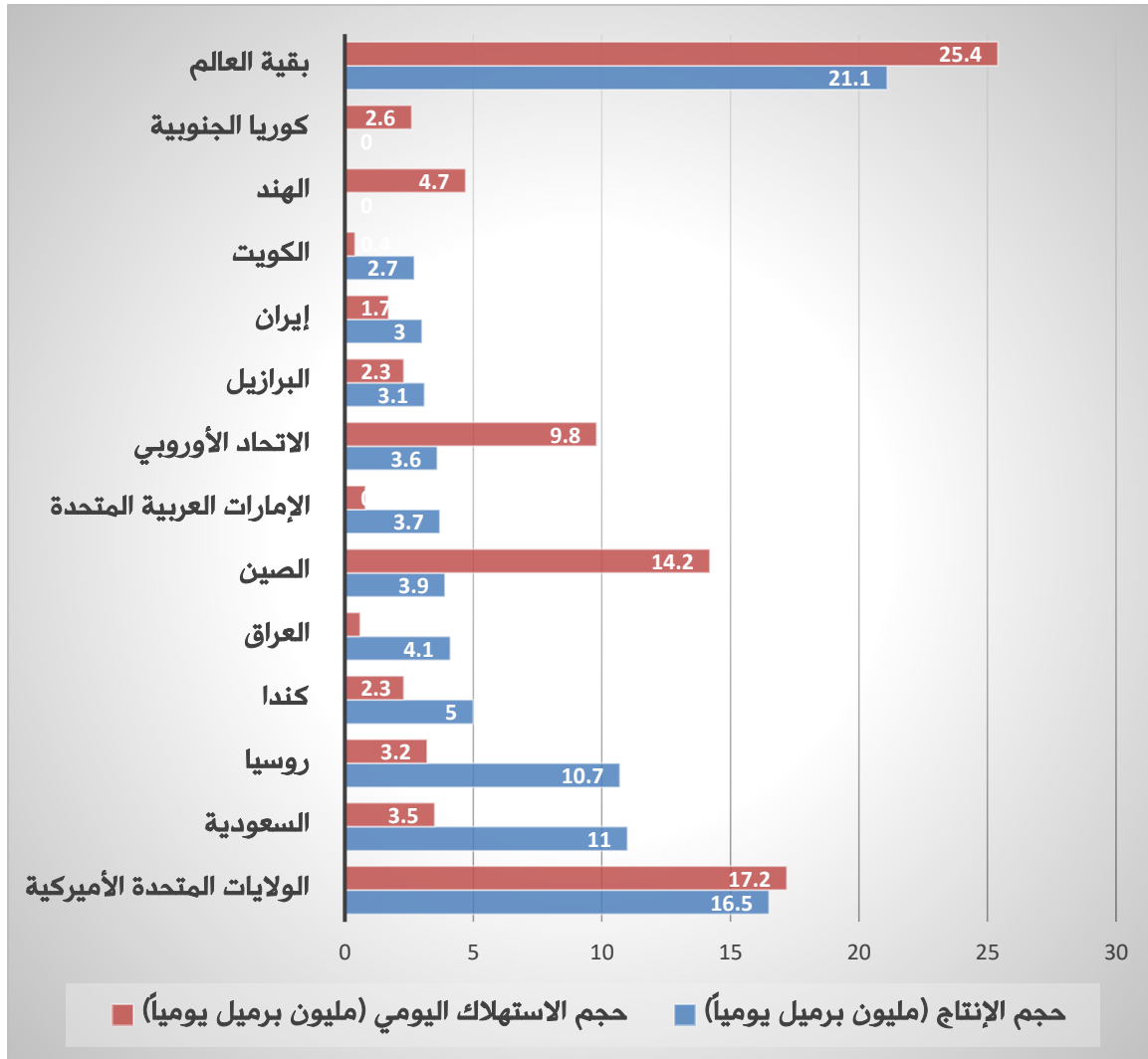
جدول رقم 5: حجم إنتاج واستهلاك النفط في دول الإنتاج الرئيسية لسنة 2020

الدولة	حجم الإنتاج (مليون برميل يومياً)	حجم الاستهلاك اليومي (مليون برميل يومياً)
الولايات المتحدة الأمريكية	16.5	17.2
السعودية	11	3.5
روسيا	10.7	3.2
كندا	5	2.3
العراق	4.1	0.6
الصين	3.9	14.2
الإمارات العربية المتحدة	3.7	0.8
الاتحاد الأوروبي	3.6	9.8
البرازيل	3.1	2.3
إيران	3	1.7
الكويت	2.7	0.4
الهند	-	4.7
كوريا الجنوبية	-	2.6
بقية العالم	21.1	25.4
العالم	88.4	88.7

المصدر:

Statistical Review of World Energy- bp, 2021 70th edition & Oil 2021, Analysis and Forecast to 2026- ie a & Annual Statistical Bulletin 2021- Gas Exporting Countries Forum (GECF).

رسم بياني رقم 5: حجم إنتاج واستهلاك النفط في دول الإنتاج الرئيسية لسنة 2020



وهذا الفارق الكبير بين الإنتاج واحتياجات الاستهلاك تعتمد الدول إلى تغطيته عبر الاستيراد من الخارج، تارة بشكله الخام يجري تكريره محلياً وطوراً على شكل مشتقات نفطية. حيث بلغ حجم التجارة العالمية للنفط سنة 2020 ما يقارب 65 مليون برميل يومياً، كما هو مبين في الجدول رقم 6 الآتي:

جدول رقم (6): أبرز الدول المصدرة والمستوردة للنفط سنة 2020

الدولة أو المنطقة	الحِصة من المستوردات العالمية للنفط (%)	الحِصة من الصادرات العالمية للنفط (%)
الاتحاد الأوروبي	19.4	4.2
الصين	19.8	0
الولايات المتحدة الأميركية	12.1	12.5
الهند	7.7	0
اليابان	5.1	0
السعودية	0	12.3
روسيا	0	11.4
كندا	0	6.8
الإمارات	0	2.9
بقية الدول والمناطق	35.9	49.9
إجمالي التجارة العالمية بالنفط ومشتقاته	65 مليون برميل يومياً	65 مليون برميل يومياً

المصدر:

Statistical Review of World Energy- bp, 2021 70th edition & Oil 2021, Analysis and Forecast to 2026- iea & Annual Statistical Bulletin 2021- Gas Exporting Countries Forum (GECF).

ومرة جديدة تتأكد الحقائق الآتية في أسواق الطاقة العالمية:

أولاً - المركزية الشديدة في تجارة النفط ومشتقاته. حيث تستأثر مجموعتين سياسيتين مؤثرتين دولياً هما الصين والاتحاد الأوروبي بما نسبته 49,2% من المستوردات النفطية العالمية. وهذا الوضع يجعلهما الأكثر عرضة لتأثيرات اهتزاز أسواق النفط، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات على الاقتصاد العالمي لما لهاتين المجموعتين من تأثير فاعل في هذا الاقتصاد.

ثانياً - إن روسيا بوصفها مصدراً صافياً للخام بنسبة 11,4% من إجمالي الصادرات لسنة 2020 يضعها في موقع أفضل للمناورة والتأثير في مجريات تجارة النفط العالمية.

ثالثاً - وجود دول تعتمد على الخام الروسي لسد احتياجاتها بنسب مرتفعة تتراوح بين 45% و 98%⁴. ومن هذه الدول: تركيا، ألمانيا، ليتوانيا، هنغاريا، تشيكيا، بولندا، بلغاريا، فنلندا، بيلاروسيا وسلوفاكيا.

رابعاً - يبرز دور الولايات المتحدة الأميركية كمصدر ومستورد للنفط في آن. فهي صدّرت سنة 2020 على سبيل المثال 156 مليون طنّ من النفط الخام و240 مليون طنّ من المشتقات (إلى أوروبا ودول الباسيفيك والصين)، مقابل استيرادها 300 مليون طنّ من

⁴ The Impact of the War in Ukraine on Global Trade and Investment, Michele ruta, World Bank, 2022

الخام و95 مليون طنّ من المشتقّات (من كندا والمكسيك والسعودية ودول أخرى). وأسباب هذا الوضع بعضها اقتصادي يتصل بطبيعة ماكينة الإنتاج لديها، خصوصاً أنها تحقق عوائد ضخمة من جرّاء تكرير النفط الخام وتصديره على شكل مشتقّات نفطية بقيمة مضافة عالية. وبعضها الآخر يتصل بسياساتها الدولية وبناء التحالفات الاستراتيجية.

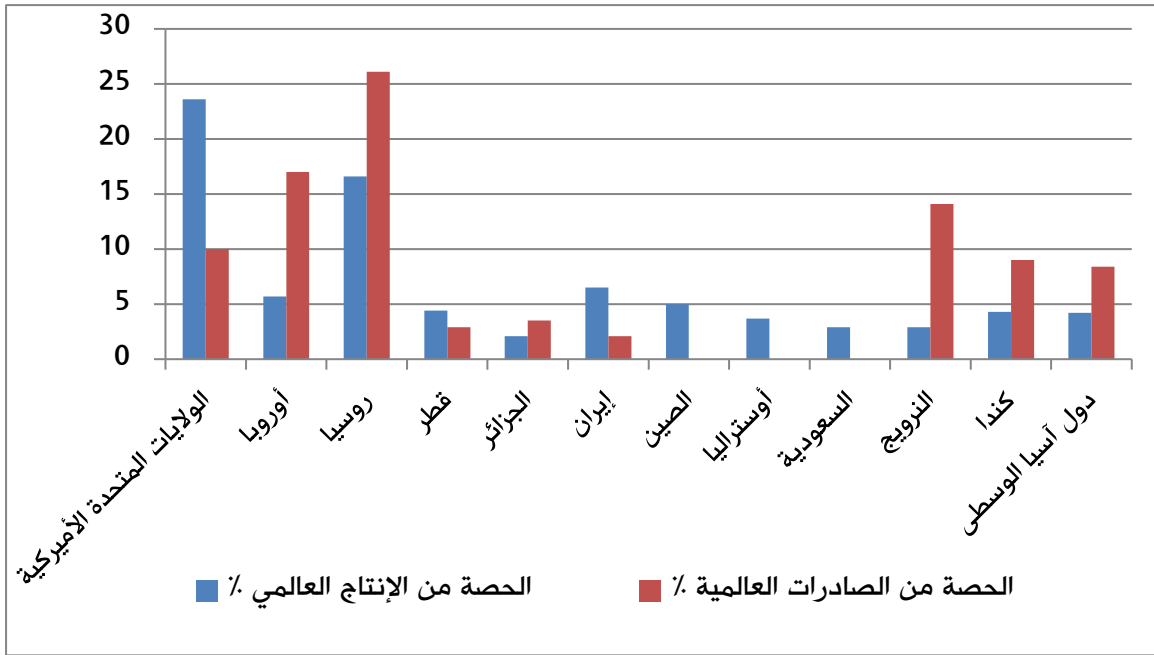
ومن جهة أخرى يبرز الدور الهامّ للغاز الطبيعي كأحد العوامل المؤثّرة في تطور الاقتصاد العالمي والاستقرار الدولي على السواء. وهنا بشكل خاص الدور الروسي المؤثّر والفاعل، من خلال المعطيات أدناه:

الجدول رقم (7): أبرز الدول المنتجة والمصدرة للغاز في العالم 2020

الدولة	الحِصة من الإنتاج العالمي %	الحِصة من الصادرات العالمية %
الولايات المتحدة الأميركية	23.6	10
أوروبا	5.7	17
روسيا	16.6	26.1
قطر	4.4	2.9
الجزائر	2.1	3.5
إيران	6.5	2.1
الصين	5	0
أستراليا	3.7	0
السعودية	2.9	0
النرويج	2.9	14.1
كندا	4.3	9
دول آسيا الوسطى	4.2	8.4
العالم	3854 مليار متر مكعب	756 مليار متر مكعب

Annual Statistical Bulletin 2021- Gas Exporting Countries Forum (GECF).

رسم بياني رقم 6: أبرز الدول المنتجة والمصدرة للغاز في العالم 2020



ولعلّ من أبرز معطيات الجدول رقم 7 أعلاه ما يلي:

- ◀ الدور الروسي المهيمن على أسواق الغاز، فهو يستحوذ على 26,1% من صادرات الغاز العالمية، كما أنه يشكل 16,6% من إنتاج الغاز العالمي ويحتل المركز الثاني في هذا المجال بعد الولايات المتحدة الأمريكية.
- ◀ الشروط الصعبة التي تحكم تجارة الغاز عالمياً. ومنها أن حوالي 20% فقط من الإنتاج العالمي قابل لدخول السوق بغرض التجارة. مما يعني أن مخططات الدول الأوروبية وغيرها للتوسع في استخدام الغاز كمصدر نظيف للطاقة دونها عقبات لا حدود لها.
- ◀ أن الدول القادرة على تخطّي بعض العقبات اللوجستية لتسهيل تجارة الغاز بالحاويات، عبر تسييله وتغويزه مجدداً، لديها أيضاً قدرات محدودة في هذا المجال. وأبرز الدول المصدرة والمستوردة للغاز المسال نعرضها في الجدول رقم 8 الآتي:

جدول رقم (8): أبرز الدول المصدرة والمستوردة للغاز الطبيعي المسال (LNG) لسنة 2020

الدول المستوردة		الدول المصدرة	
الحِطّة من الواردات العالمية %	الدولة	الحِطّة من الصادرات العالمية %	الدولة
23,6	أوروبا (ومن ضمنها تركيا)	21,8	أستراليا
20,1	اليابان	21,7	قطر
19,3	الصين	12,6	الولايات المتحدة الأميركية
11,3	كوريا الجنوبية	8,3	روسيا
7,4	الهند	6,7	ماليزيا
5,1	تايلاند	5,8	نيجيريا
2,3	باكستان	3,4	إندونيسيا
1,5	تايوان	3,1	الجزائر
488 مليار م.م	الواردات العالمية	488 مليار م.م	الصادرات العالمية

Annual Statistical Bulletin 2021- Gas Exporting Countries Forum (GECF).

وكما في أسواق النفط والغاز الطبيعي كذلك الأمر بالنسبة للغاز المسال أيضًا. حيث تبرز الحقائق الآتية:

- المركزية الشديدة التي تغلب على هذه السوق. سواء من ناحية الاستيراد حيث تستحوذ أربع مجموعات سياسية على ما يقارب ثلاثة أرباع (74.3٪) واردات الغاز المسال في السوق الدولية. أو من ناحية التصدير حيث تستأثر ثلاث دول فقط بنسبة 56,1٪ من صادرات الغاز المسال العالمية.
- تأتي روسيا في المركز الرابع كدولة مصدرة للغاز المسال بنسبة 8,3٪ من الصادرات العالمية لسنة 2020. مما يشكّل عاملاً إضافياً في تعزيز موقعها كلاعب أساسي في أسواق النفط العالمية.

ومن الطبيعي أن الدول الأكثر تضرراً من عدم استقرار أسواق الغاز والعقوبات المفروضة على روسيا في هذا المجال هي الدول الأكثر اعتماداً على هذا الغاز. وأبرز هذه الدول بحسب شدة اعتمادها على الغاز الروسي لتغطية استهلاكها المحلي هي: قبرغستان (95٪)، جمهورية التشيك (92٪)، ليتوانيا (91٪)، اليونان (73٪)، إستونيا (60٪)، إيطاليا (59٪)، لاتفيا (40٪)، فنلندا (35٪)، تايوان (31٪)، بيلاروسيا (30٪)، بلغاريا (27٪)⁵.

⁵ The Impact of the War in Ukraine on Global Trade and Investment, Michele ruta, World Bank, 2022

3.1 أسواق الغذاء

صحيح أن كل من روسيا وأوكرانيا هما من الدول الأساسية في إنتاج وتصدير بعض المحاصيل الزراعية الحيوية، وتحديدًا الحبوب القلبية كالقمح والشعير والذرة بالإضافة إلى دوار الشمس. حيث تصل حصتهما في صادرات القمح العالمية لسنة 2020 على سبيل المثال إلى 27٪، وفي بذور وزيت دوار الشمس إلى 52٪ (راجع جدول رقم 9 أدناه). فروسيا تعتبر أكبر مصدر للقمح بواقع 37,5 مليون طن سنوياً، وأوكرانيا المصدر الخامس عالمياً بواقع 18,5 مليون طن. وذلك من أصل الإنتاج العالمي من القمح المقدر بنحو 761 مليون طن لسنة 2020.

وبما أن أوكرانيا تعتبر منتج ومصدر زراعي رئيسي لمحاصيل حيوية، فهي تستخدم موانئها على البحر الأسود، خصوصاً مرفأ ماريوبول وأوديسا لتصدير معظم منتجاتها الزراعية والغذائية. ولكن مع تحول هذه الموانئ إلى مسرح للعمليات العسكرية بات نقل هذه المنتجات بواسطة السفن أمراً مستحيلاً، في حين أن نقلها برّاً في غاية الصعوبة ومكلف جداً. كما أن الكثير من الأراضي باتت مزروعة بالألغام أو تعطلت نتيجة تضرر البنى التحتية وفقدان المحروقات. ولا زالت حتى الآن كميات تقدر بحوالي 20 مليون طن من القمح مكدسة داخل المستودعات الأوكرانية بسبب الأوضاع الأمنية.

وهذا الواقع بات يعرض أسواق هذه المحاصيل لنقص كبير وتضخم في أسعارها. حيث ارتفعت أسعار القمح بنسبة 37٪ والذرة بنسبة 21٪ بحسب مصادر منظمة الغذاء العالمية (FAO)⁶. وبما أن الإنفاق على الغذاء يشكل في المتوسط ما يقارب 54٪ من نفقات الأسر الفقيرة، فمن المتوقع أن هذه الأسر ستكون الأكثر عرضة لهذا التضخم في أسعار الغذاء، مع ما يعنيه ذلك من تراجع مداخلها الحقيقية.

وهذه الارتفاعات بالأسعار هي مرحلية على الأرجح ومن المتوقع أن تستقر مع نهاية العام الحالي، بالتزامن مع مبادرة العديد من الدول المنتجة لزيادة إنتاجها. إلا أن استمرار الصراع لفترة أطول، وبالتالي العقوبات المتبادلة وما ينتج عنها من تعطيل للكثير من خطوط التجارة الدولية، سوف يؤدي حتماً إلى بقاء أسعار الوقود والمخصبات الزراعية عند

⁶ FAO. The importance of Ukraine and the Russian Federation for global agriculture markets and the risks associated with the current conflict. March 2022.

مستويات مرتفعة، وبالتالي يصعب توقّع عودة أسعار الغذاء بما فيه الحبوب إلى سابق عهدها.

ولا ننسى في هذا المجال أن أوكرانيا تُصنف عادة بوصفها سلة الخبز لأفريقيا والشرق الأوسط، في حين تُعتبر روسيا المصدر الرئيسي للأسمدة الزراعية للمزارعين حول العالم. ويأتي لبنان في قائمة الدول المتضرّرة من وقف شحنات القمح الأوكراني المستورد بعد غامبيا في إفريقيا. حيث يشكل القمح الأوكراني حوالي 67% من إجمالي القمح المستورد إلى لبنان⁷. ومن الدول العربية الأخرى المتضرّرة على التوالي: دجيبوتي، ليبيا، تونس، الصومال، موريتانيا، المغرب، اليمن، مصر، الأردن وقطر.

إلا أن مساهمة روسيا وأوكرانيا في إنتاج وتصدير بقية الأغذية من بقوليات ولحوم وصناعات غذائية ومحاصيل زراعية متعدّدة تبقى ضئيلة نسبياً، حيث يتركز الثقل في إنتاج هذه الأغذية لدى دول أخرى. وذلك بحسب الجدولين (9) و (10) أدناه:

جدول رقم (9): حصة روسيا وأوكرانيا من صادرات القمح والذرة والشعير ودوّار الشمس لسنة 2020

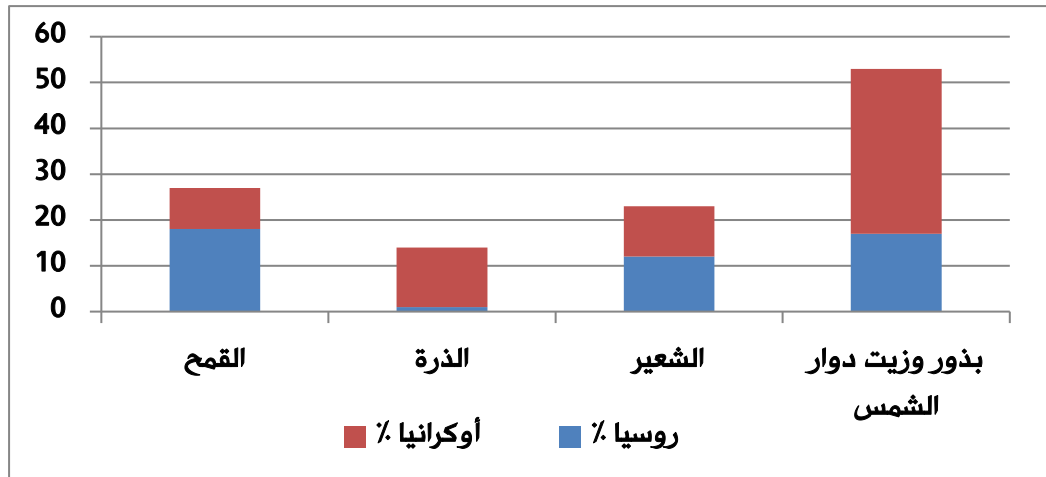
المحصول	روسيا %	أوكرانيا %	مجموع %
القمح	18	9	27
الذرة	1	13	14
الشعير	12	11	23
بذور وزيت دوّار الشمس	17	36	52

المصدر:

The Impact on Trade and Development of the War in Ukraine –UNCTAD Rapid Assesment, March 2022

⁷ The Impact of the War in Ukraine on Global Trade and Investment, Michele ruta, World Bank, 2022

رسم بياني رقم 7: حصة روسيا وأوكرانيا من صادرات القمح والذرة والشعير ودوار الشمس لسنة 2020

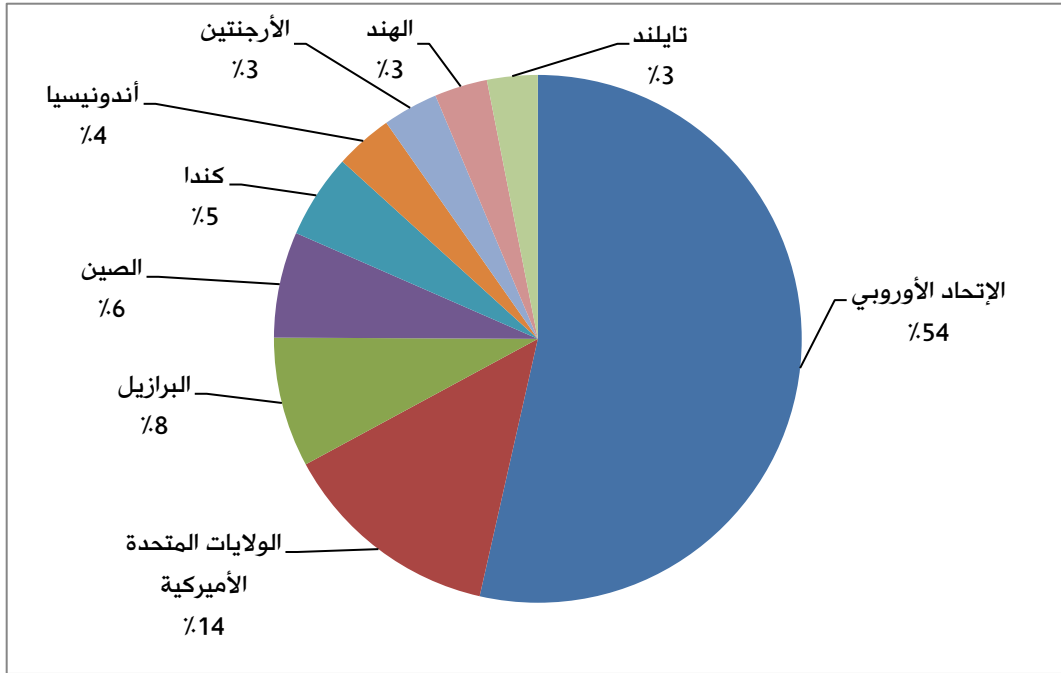


جدول رقم (10): الدول الرئيسية المصدرة للغذاء في العالم لسنة 2020

الدولة	الحصة من صادرات الغذاء العالمية %
الاتحاد الأوروبي	36.3
الولايات المتحدة الأمريكية	9.2
البرازيل	5.4
الصين	4.4
كندا	3.5
أندونيسيا	2.4
الأرجنتين	2.3
الهند	2.2
تايلند	2.1

المصدر: World Trade Statistical Review 2021- WTO

رسم بياني رقم 8: الدول الرئيسية المصدرة للغذاء في العالم لسنة 2020



4.1 التجارة بالسلع والخدمات:

تُعد كل من روسيا وأوكرانيا شريكان متواضعان في التجارة الدولية، إذ لا تتجاوز حصة الأولى 1,9% من حجم هذه التجارة (المرتبة 16 عالمياً)، في حين تقدر حصة الثانية بنسبة 0,3% فقط (المرتبة 48 عالمياً). مما يجعل التأثير المباشر لنزاعهما المسلح على حركة التجارة الدولية عمومًا محدود، في حال بقي ضمن نطاقه العسكري والجغرافي الضيق ولم يجر نقله إلى مستوى العلاقات الدولية بكل أشكالها الاقتصادية والمالية والعلمية والثقافية والديبلوماسية بين روسيا والغرب كما يجري حالياً.

وقد بلغ حجم التجارة الدولية سنة 2020 ما يقارب 22,5 تريليون دولار موزعة بين 17,6 تريليون دولار للبضائع و4,9 تريليون للخدمات. وكنا قد أشرنا أعلاه إلى ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي للاقتصادات الغربية، وبنسبة تصل إلى ما بين 66% إلى 70% عمومًا، وإلى 79% في الولايات المتحدة الأمريكية تحديدًا. مما يجعل هذه الدول متفوّقة نسبيًا في تجارة الخدمات، خصوصًا في دول مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا. وقد توزّعت تلك التجارة بنوعيتها بحسب الجدول رقم (11) أدناه:

جدول رقم (11): ترتيب الدول بحسب الصدارة في تجارة البضائع والخدمات الدولية
لسنة 2020 (مليار دولار)

الدولة	الحصة في تجارة البضائع	الحصة في تجارة الخدمات	إجمالي المساهمة في التجارة الدولية
الصين	2591	278	2869
الولايات المتحدة الأمريكية	1432	684	2116
ألمانيا	1380	305	1685
هولندا	674	186	860
اليابان	641	156	797
هونغ كونغ	549	64	613
كوريا الجنوبية	512	86	598
إيطاليا	496	87	583
فرنسا	488	245	733
بلجيكا	419	113	532
المكسيك	418	33	451
بريطانيا	403	339	742
كندا	391	84	475
سنغافورة	363	187	550
روسيا	332	47	379
إجمالي العالم	17583	4914	22497

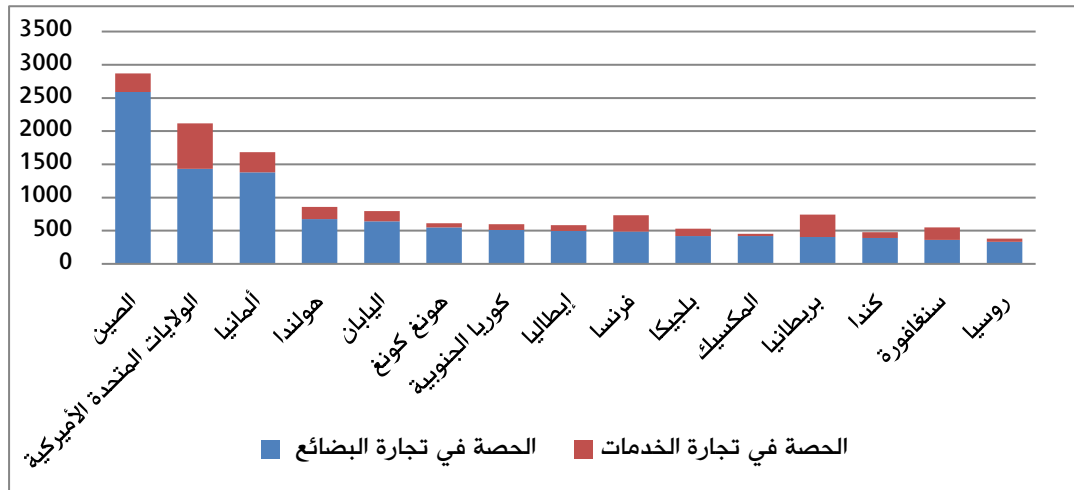
المصدر:

UNCTAD – Global Trade Update, Feb. 17 - 2022.

World Trade Statistical Review 2021, WTO.

Office of the United States trade representative, executive office of the president.

رسم بياني رقم 9: ترتيب الدول بحسب الصدارة في تجارة البضائع والخدمات الدولية
لسنة 2020 (مليار دولار)



ولكن ضعف موقع كل من روسيا وأوكرانيا في حركة التجارة الدولية، بحسب المعطيات الواردة أعلاه لا ينبغي أن يحجب واقع أن هاتين الدولتين بالإضافة إلى كونهما من الدول الأساسية المصدرة لسلع غذائية حيوية، كالقمح والذرة والشعير وزيت دوار الشمس كما أشرنا أعلاه، هما أيضاً من الدول الأساسية في إنتاج وتصدير العديد من المواد الأولية والخامات المعدنية، التي تعتبر مكوّنًا رئيسيًا في الكثير من الصناعات عمومًا والغربية منها تحديدًا، لا بل إن هذه الخامات المعدنية تشكّل حوالي 7,8٪ من إجمالي حركة التجارة العالمية. وبالتالي من المرجح أن يتسبب أي نقص في إمداداتها نتيجة استمرار الحرب وتصاعد العقوبات بضرر كبير لا يعوّض للشركات والصناعات الغربية المعنية تحديدًا وللتجارة الدولية عمومًا. وتجدر الإشارة إلى أن روسيا هي ثاني دولة بعد الصين في إنتاج الذهب. حيث بلغ حجم الإنتاج السنوي الروسي من الذهب 330,9 طنًا لسنة 2021، أي ما نسبته 9,5٪ من الإنتاج العالمي من الذهب البالغ حوالي ثلاثة آلاف طنّ للسنة المذكورة. ويظهر الجدول رقم (12) ورقم (13) موقع كلّ من روسيا وأوكرانيا في تجارة الخامات المعدنية المشار إليها:

جدول رقم (12): الثقل الروسي في صادرات المواد والخامات المعدنية عالميًا لسنة 2020

المواد والخامات	المشاركة في السوق العالمية	ملاحظات
فحم الانتراسيت	64,6٪	نوع من الفحم الحجري الصلب يستخدم في صناعة الفولاذ والحديد
الألومنيوم بأشكاله	19٪	أبرز الدول المستوردة هي أرمينيا وكازخستان والنرويج وأوكرانيا وبيلاروسيا
البلاديوم	24,6٪	معدن نادر يستخدم في العديد من المجالات الصناعية والطبية
الذهب	4,4٪	المركز السابع في صادرات الذهب العالمية
النيكل	23٪	أبرز الدول المستوردة: فنلندا وبيلاروسيا وأوكرانيا
ثاني كبريتيد الكربون	21,3٪	سائل عديم اللون يستخدم كمذيب لمركبات وموادّ وعناصر كيميائية كالفسفور ، والكبريت ، والسيليเนียม ، والراتنجات
تيتانيوم	24,8٪	يزيد في قوة الفولاذ ويجعله أكثر مقاومة للصدأ
الكروم	35٪	يستخدم في الطلاء والصباغة ودبغ الجلود وفي تصنيع الأدوية
كوبالت	5٪	ثاني أكبر منتج في العالم بعد جمهورية الكونغو. يستخدم المعدن في صناعة السيارات الكهربائية
أمونيوم نترات	35,6٪	
أجزاء لمفاعلات نووية	41,2٪	
الفولاذ	42٪	خامس دولة مصدرة
خامات الحديد	30,5٪	ثامن دولة مصدرة
كرومات الصوديوم	45,8٪	مادة مسرطنة تستخدم في العديد من الصناعات كالأصباغ ومقاومة الصدأ

المصدر:

- Statista, distribution of global iron ore exportation in 2020 by major country - World Trade Statistical

Review 2021, WTO

- The Impact of the War in Ukraine on Global Trade and Investment, Michele ruta, World Bank, 2022

جدول رقم (13): الثقل الأوكراني في صادرات المواد والخامات الصناعية عالمياً لسنة 2020

المواد والخامات	المشاركة في السوق العالمية	ملاحظات
خامات ومكثفات التيتانيوم	المصدر الأول لهذه المادة في الدول الآتية: تشيكيا، روسيا، مصر، بيلاروسيا، رومانيا، هنغاريا	يستخدم في الصناعات الفضائية والملاحية وصناعة السيارات والصناعات الطبية
أكسيدات الألومنيوم	المصدر الأول لروسيا	يستخدم في صناعة الألمنيوم
توربينات نفثة	يشكل 21,8٪ من إجمالي الصادرات العالمية	
السليكون والمنغنيز	يشكل 15,5٪ من إجمالي الصادرات العالمية	
خامات الحديد ومكثفاته	المصدر الأول لبيلاروسيا وبولندا وروسيا وإيطاليا ومصر وتشيكيا وسلوفاكيا وهنغاريا وصربيا ورومانيا	يستخدم في صناعة الفولاذ
الفولاذ	يشكل 3.2٪ من إجمالي الصادرات العالمية	ثامن دولة
غاز النيون	يشكل 50٪ من إجمالي الصادرات العالمية	يستخدم في صناعة شرائح الكمبيوتر وأشباه الموصلات
الكريبتون	يشكل 40٪ من إجمالي الصادرات العالمية	يستخدم في صناعة شرائح الكمبيوتر وأشباه الموصلات
مقاطع وعجلات للسكك الحديد والتراماوي	المصدر الأول لمولدافيا وبلغاريا وروسيا ولاتفيا والسعودية	يستخدم في صناعة المركبات

المصدر:

-Statista, distribution of global iron ore exportation in 2020 by major country ----2020 World Steel in Figures, World Steel Association.

- The Impact of the War in Ukraine on Global Trade and Investment, Michele ruta, World Bank, 2022.

5.1 الأسواق المالية:

تُعد بورصة الأسهم الروسية (MOEX) التي تضم أسهم أكبر 50 شركة روسية مؤرّعة على 10 قطاعات اقتصادية رئيسية، من أصغر البورصات العالمية. فهي لا تتعدى قيمتها 200 مليار دولار في حين أن أصغر بورصة مدرجة في قائمة البورصات العالمية العشرين وهي بورصة طهران تصل قيمتها إلى 1,8 تريليون دولار⁸. وحتى الشركات الروسية المتعدّدة الجنسية، وأكبرها "لوك أويل" (Lukoil) هي خارج قائمة أكبر مئة شركة عالمية

⁸ Statista, Countries with largest Stock Markets Globally 2022.

متعددة الجنسية. مما يشير إلى أن حجم هذه الشركات الروسية يبقى متواضعًا قياسًا إلى نظائرها في العالم. يكفي أن نشير إلى أن الشركات الأميركية المتعددة الجنسية تشكل حوالي 60٪ من أسواق البورصات العالمية.

واللافت أيضًا أن الشركات الأوروبية تمتلك أكثر من 50٪ من أسهم البورصة الروسية. فعلى سبيل المثال، تملك شركة BP البريطانية حوالي 20٪ من أسهم عملاق النفط الروسي "روزنفت" (Rosneft)، ومنها أيضًا شركات مثل توتال وأكسون موبيل وفورد وجنرال موتورز وتويوتا وبوينغ وإيرباص وفولكسفاغن ونيسان وأبل وميكروسوفت وفيس بوك وسوني وأمازون وتويتر ويوتيوب، وغيرها الكثير من الشركات الغربية التي أوقف البعض منها أعماله في روسيا أو يسعى لتصفية موجوداته وبيع أسهمه في الشركات الروسية. لكن قيام الحكومة الروسية في شباط 2022 بفرض رقابة على حركة الرساميل والأسهم (كابيتال كونترول) يحول دون تنفيذ الشركات الغربية المذكورة لمخططاتها في تصفية موجوداتها الروسية. مما يتسبب بخسائر كبيرة لتلك الشركات من جراء العقوبات الغربية والإجراءات الروسية المضادة. ولهذا السبب يمكن القول إن الشركات الغربية تتصدّر قائمة الخاسرين من جراء العقوبات المتبادلة بين أطراف الصراع الأوكراني.

ولذلك تشهد غالبية البورصات العالمية تراجعًا ملحوظًا، في ظل حالة من الترقّب والقلق. فالبورصة الروسية (MOEX) على سبيل المثال تراجعت بنسبة 17٪ منذ شباط 2022 وحتى نهاية أيار من العام نفسه. كما انخفضت قيم البورصات الأميركية مثل ستاندرد أندبورز (S&p) وناسداك وداوجونز (US30) خلال الفترة نفسها بنسب كبيرة تراوحت بين 29٪ و 7,1٪ على التوالي.

ولكن أسباب هذا التراجع الكبير تختلف في الحالتين. فتراجع البورصة الروسية مرتبط بجملة عوامل الكثير منها لا علاقة له بالعملية العسكرية في أوكرانيا. أما العوامل المتصلة بالحرب الأوكرانية فتعود إلى تراجع أسهم شركات نفط روسية كبرى، مثل "لوك أويل" و "روزنفت" و "غازبروم" و "سبير بنك"، وذلك على ضوء الرزمة السادسة من العقوبات الغربية (راجع الملحق) والتي تضمنت حظرًا شاملًا للنفط الروسي بنسبة 90٪. إلا أن البورصة الروسية كانت في الواقع تشهد تراجعًا منذ تشرين الأول 2021، أي قبل العملية الروسية بكثير لأسباب هيكلية تتصل بالاقتصاد الروسي، الذي كان ما زال تحت وطأة صدمات متراكمة بدأت مع الأزمة المالية العالمية سنة 2008 مرورًا بالأزمات الماليتين

في اليونان وقبرص 2012-2014، حيث يملك الروس استثمارات كبيرة في القطاع المصرفي للبلدين، وصلت إلى حدّ امتلاك حوالي 20٪ من الودائع الكبيرة في المصارف القبرصية، وانتهاءً بانهيار أسعار النفط سنة 2014 والعقوبات الغربية على روسيا بسبب ضمّ جزيرة القرم في نفس العام، وما تبع ذلك من انهيار للعملة الروسية (الروبل).

أما أسباب تراجع البورصات الأميركية فالبعض منها مرتبط بتعرض الشركات الغربية عمومًا والأميركية تحديدًا، التي تملك استثمارات هائلة في السوق الروسية لخسائر كبيرة جدًا من جراء العقوبات الغربية والعقوبات الروسية المضادة. فقد بلغت خسائر شركة BP البريطانية لوحدها على سبيل المثال 25 مليار دولار. كما أن الكثير من تلك الأسباب يتصل بحالة الترقّب والقلق من حدوث ركود اقتصادي، بانتظار ما ستؤول إليه سياسات الفيدرالي الأمريكي في مواجهة موجة التضخم التي تجتاح الاقتصاد الأمريكي. مما أثر سلبيًا على التوقعات بشأن العائد على أسهم الشركات الأميركية المدرجة في البورصات العالمية المذكورة أعلاه.

6.1 الاستثمارات الخارجية المباشرة FDI:

تُعتبر الاستثمارات الخارجية المباشرة أحد العوامل المؤثرة في المحافظة على نمو اقتصادي مرتفع للدول على اختلافها، وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل. بالإضافة إلى كونها مؤشرًا لمستوى العلاقات الاقتصادية بينها.

فقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في روسيا حتى نهاية عام 2021 حوالي 521,8 مليار دولار، وهو ما يشكل 1,1٪ فقط من إجمالي الاستثمارات العالمية الوافدة (inflows) وقدرها التراكمي 45448 مليار دولار للفترة ذاتها⁹. وتجدر الإشارة أن الاستثمارات الخارجية المباشرة على مستوى العالم لسنة 2021 بلغت قيمتها 1582 مليار دولار، منها 38 مليار فقط لروسيا، أي ما نسبته 2,4٪، مقابل 387 مليار للولايات المتحدة الأميركية تشكّل 24,5٪ من تلك الاستثمارات.

وعموماً تعود ملكية الاستثمارات الخارجية المباشرة في روسيا لدول الاتحاد الأوروبي بنسبة قدرها 60٪، ويتركز معظمها في المناطق الروسية الغنية بالمواد الأولية وقطاعات

⁹ World Investment Report 2022- UNCTAD.

كالنفط والغاز والمعادن والأخشاب والخامات المعدنية. الأمر الذي يجعل قطاع الصناعات الاستخراجية الروسي يعتمد إلى حد بعيد على الاستثمارات الأوروبية.

وفي المقابل تعد روسيا من ضمن قائمة الدول العشرين الأولى المصدرة للاستثمارات الخارجية. حيث بلغ حجم الاستثمارات الروسية الخارجية المباشرة 399,3 مليار دولار حتى نهاية العام 2021¹⁰، أي ما نسبته 1٪ فقط من إجمالي الاستثمارات العالمية نحو الخارج (outflow) التي قُدِّرت بما يقرب من 41798 مليار دولار حتى نهاية السنة ذاتها¹¹. وتستحوذ السوق الأوروبية على 34,1٪ من إجمالي الاستثمارات الروسية الخارجية، وغالبية هذه الاستثمارات الروسية هي عبارة عن توظيفات في قطاعي العقارات والمصارف. ويتركز حوالي 30٪ من هذه التوظيفات في قبرص.

والملاحظ أن عدم الاستقرار هو السمة الطاغية على حركة الاستثمارات المباشرة، سواء الخارجة من روسيا أو الوافدة إليها. فعلى سبيل المثال، هبطت قيمة الاستثمارات الأجنبية الوافدة من 52 مليار دولار سنة 2013 إلى حوالي 9 مليار دولار سنة 2015. وذلك بسبب العقوبات الغربية التي فُرضت على روسيا كردّ على ضمّ جزيرة القرم سنة 2014. ثم عادت هذه الاستثمارات للارتفاع مجدداً إلى 40 مليار دولار سنة 2021¹²، أي ما نسبته 2,5٪ من إجمالي الاستثمارات الخارجية المباشرة التي قُدِّر حجمها لتلك السنة بنحو 1582 مليار دولار.

كذلك ارتفع حجم الاستثمارات الروسية المباشرة في الخارج من 22 مليار دولار سنة 2018 إلى 64 مليار دولار سنة 2021، أي ما نسبته 3,5٪ من إجمالي الاستثمارات العالمية لتلك السنة. وهذا التقلب يعكس في الواقع الطبيعة المتقلبة للعلاقات الاقتصادية بين روسيا والغرب.

وتجدر الإشارة أن الكثير من تلك الأرقام يبقى في إطار التقديرات نظراً لصعوبة تحديد الحجم الحقيقي للاستثمارات الروسية الخارجية المباشرة ووجهتها. إذ إن المستثمرين الروس كانوا يتعمدون إبقاء توظيفاتهم الخارجية بعيداً عن متناول السلطات الضريبية لبلادهم من جهة عن العقوبات الغربية من جهة أخرى. ولذلك نجدهم يلجأون إلى تسجيل

¹⁰ Russia Foreign Direct Investment 1994-2021, CEIC data.

¹¹ World Investment Report 2022- UNCTAD.

⁹⁻ المصدر نفسه.

هذه الاستثمارات بأسماء شركات متعددة الجنسية عاملة في القطاع العقاري، خصوصاً في دول مثل إسبانيا وبلغاريا وتشيكيا ولاتفيا واليونان وتركيا. كما أن الشركات الروسية المعروفة تحولت في الخارج إلى شركات متعددة الجنسية بالدخول في شركات مع مستثمرين أجانب تراوحت مساهماتهم في هذه الشركات بين 4% و 83%¹³.

ومن المتوقع أن يشهد العام الجاري تراجعاً في حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة عموماً، لأسباب متعددة منها تداعيات الحرب الأوكرانية، والمؤثرات المقلقة حيال عودة الفيروسات المتحولة للانتشار مجدداً والتسبب بإغلاق اقتصاديات كبرى، والأهم لجوء الدول المعنية في إطار العقوبات المتبادلة إلى اعتماد سياسات وتشريعات متشددة تعرقل حركة تلك الاستثمارات، سواء الوافدة منها أو الخارجة.

7.1 احتياطي العملات الأجنبية والذهب¹⁴:

بلغ حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية والذهب لدى البنك المركزي الروسي مستوى غير مسبوق في شباط 2022، وهو 643,2 مليار دولار قبل أن يتراجع إلى 582,3 مليار دولار في حزيران من العام نفسه نتيجة تدخل البنك في سوق القطع لمواجهة الضغوط على الروبل الروسي. وبذلك تحل روسيا في المرتبة الرابعة للدول التي تحتفظ بالاحتياطي الأكبر من العملات والذهب. مع الإشارة أن هذه البيانات عن الاحتياطي الأجنبي تبقى متغيرة نظراً لأن القسم الأكبر من الاحتياطي هو بالعملات الصعبة كالدولار والين واليورو واليوان. مما يبقى ترتيب الدول في هذا المجال يبقى خاضعاً لتطور أسعار صرف تلك العملات صعوداً أو هبوطاً.

ويتوزع الاحتياطي الروسي حالياً على الشكل الآتي:

21,7% من الاحتياطي موجود بالذهب وما يقارب 78,3% بالعملات الصعبة الآتية: اليورو (32,3%)، والدولار (16,4%)، واليوان الصيني (13,8%) والين (15,8%). ومما ساعد الدول الغربية في تجميد حوالي 300 مليار دولار من الاحتياطي الروسي أعلاه هو وجود حوالي 48,6% من هذا الاحتياطي لدى تلك الدول بعملاتها الأم، أي اليورو والدولار والين كما

¹³ Russia Foreign Direct Investment 1994-2021, CEIC data.

¹⁴ مصدر البيانات حول احتياطي روسيا من العملات والذهب متعددة وهي:

- Central Bank of Russian Federation, June 23-2022.

- Investopedia – 10 Countries with the Biggest Forex Reserves, June 21- 2022.

- Trading Economics, Russian Foreign Exchange Reserves.

- Bloomberg news, 1 April 2022.

أشرنا أعلاه. مما يعني عملياً تعطيل نصف الاحتياطي الروسي وحرمان روسيا من استخدامه للمحافظة على استقرار العملة الروسية وتسوية مدفوعاتها بالعملات الصعبة. الأمر الذي دفع البنك المركزي الروسي إلى اتخاذ جملة إجراءات للحفاظ على استقرار العملة وتعطيل ما أمكن من مفاعيل العقوبات الغربية، ومن تلك الإجراءات رفع الفائدة وفرض أنواع من الرقابة على تحركات الرساميل، بالإضافة إلى تسريع عملية تصفير الاحتياطي بالدولار لديه. وهو تمكن حتى الآن من خفض حصة الدولار في الاحتياطي الروسي من 22,2٪ سنة 2020 إلى 16,4٪ سنة 2021.

ولتحقيق أهدافه بالتخلي عن التعامل بالدولار، يعمل المركزي الروسي على تطوير نظامه الجديد، الذي بوشر بتنفيذه محلياً سنة 2014 باسم SPFS لتحويل المراسلات المالية من أجل تسوية المدفوعات محلياً بين البنوك بالروبل، ومع البنوك الأخرى لدى الشركاء التجاريين من بقية الدول بالعملات المحلية بعيداً عن الدولار. بحيث يكون هذا النظام بديلاً عن نظام سويفت (SWIFT) الذي تهيمن عليه الدول الغربية، والذي شكل أحد أبرز البنود في رزم العقوبات الغربية المتتالية من أجل حرمان روسيا من استخدام هذا النظام لتسوية مدفوعاتها.

ومع أن نظام SPFS بات يضم 403 مستخدم تقريباً من البنوك والشركات المحلية من 12 دولة ومنطقة، ويعالج حوالي 5,4 مليون رسالة يوميًا، إلا أنه ما زال قاصراً جداً بالمقارنة مع نظام سويفت، الذي يشترك فيه ما يقارب 11 ألف مؤسسة من 200 دولة ومنطقة حول العالم، ويعالج حوالي 40,61 مليون رسالة يوميًا بإجمالي 779 مليون رسالة لشهر تموز 2022 بحسب إحصاءات صفحة إدارة النظام¹⁵.

ولا زالت التعقيدات الإدارية والكلفة العالية من العوامل التي تعيق توسع نظام SPFS. وتسعى روسيا لتذليل تلك العقبات بالاتفاق مع دول أخرى بما فيها أعضاء البريكس. فمنذ العام 2019 جرى توقيع اتفاقيات لتشبيك هذا النظام مع أنظمة أخرى لتسوية المدفوعات في كل من الصين والهند وإيران. والجدير ذكره أن الصين كانت أطلقت سنة 2015 نظاماً خاصاً بها لتسوية المدفوعات بالعملة الصينية باسم "نظام تسوية المدفوعات بين البنوك عبر الحدود" (Cross Border International Payment System - CIPS). ويساهم في هذا النظام بنوك عالمية مثل: HSBC, Standard, BNP Paribas.

¹⁵ SWIFT homepage

Chartered. وحتى سنة 2021 كانت قيمة عمليات النظام المذكور قد وصلت إلى 12,68 تريليون دولار مع 1280 مشترك من 103 دول.

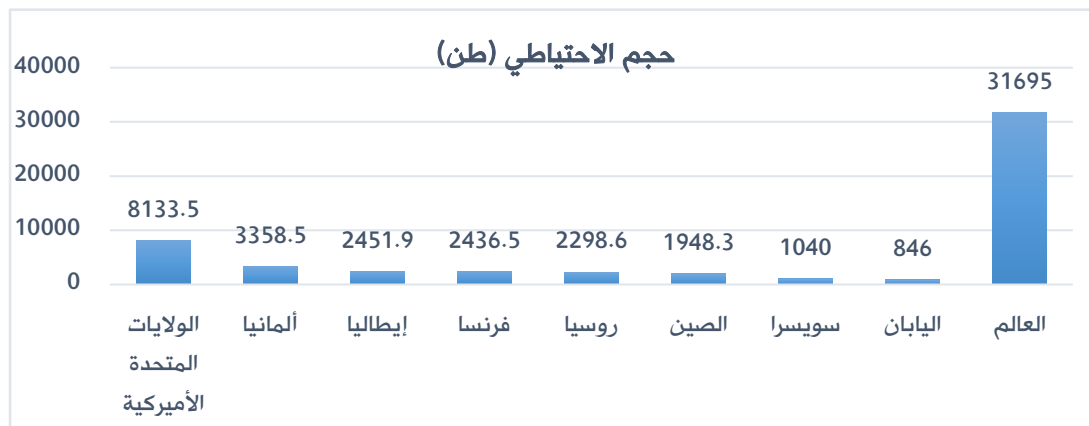
وكمؤشّر على أن انعدام الثقة بين روسيا والغرب ليس مسألة مستجدة، على الأقلّ في الميدان الاقتصادي، باشرت روسيا منذ أكثر من عشر سنوات، وتحديدًا منذ عام 2011 بشراء كميات هائلة من الذهب. فقد اشترت خلال السنوات الخمس الماضية 683,3 طنّ من الذهب، منها 474,8 طن خلال سنتي 2017 و2018 فقط. وبذلك تمكّنت من رفع احتياطها من الذهب من 883 طنّ سنة 2011 إلى 2299 طنّ سنة 2021¹⁶. وباتت تحتلّ المرتبة الخامسة في ترتيب الدول التي تملك الكميات الأكبر من احتياطات الذهب. وذلك بحسب الجدول رقم 14 والرسم البياني رقم 10 أدناه:

جدول رقم (14): احتياطي الذهب بحسب الدول لسنة 2021

الدولة	حجم الاحتياطي (طن)
الولايات المتحدة الأمريكية	8133.5
ألمانيا	3358.5
إيطاليا	2451.9
فرنسا	2436.5
روسيا	2298.6
الصين	1948.3
سويسرا	1040
اليابان	846
العالم	31695

¹ Which Country Have Been Buying Gold Prableen Bajbai Nasdaq, May 4.

رسم بياني رقم 10: احتياطي الذهب بحسب الدول لسنة 2021



¹⁶ Which Country Have Been Buying Gold? Prableen Bajbai Nasdaq, May 4.

2- العلاقات الاقتصادية الروسية - الغربية، المرونة والفعالية في اتخاذ القرار

منذ العام 1997 والعلاقات الأوروبية - الروسية الاقتصادية والسياسية يجري تنظيمها بموجب اتفاقية "التعاون والشراكة" بين الطرفين. إلا أنه جرى تعليق العمل بالكثير من أحكام الاتفاقية منذ العام 2014 بعد قيام روسيا بضمّ جزيرة القرم، ليحل محلّها العقوبات والعقوبات المضادة. حيث فرضت أوروبا في تموز 2014 قيوداً مشددة على قطاعات أساسية في الاقتصاد الروسي، مثل القطاع المالي والصناعات العسكرية، والتكنولوجيا المستخدمة في استكشاف وإنتاج النفط، قابلتها روسيا بعد شهر تقريباً بحظر استيراد العديد من المنتجات الزراعية والغذائية الضرورية الأوروبية.

هذه العلاقات الفريدة من نوعها من حيث الغرابة لطالما غلب عليها الحذر وعدم الثقة بين الطرفين. وكنا قد أشرنا أعلاه كيف أن الطرف الروسي كان يحرص بتعزيز احتياطاته من الذهب منذ سنة 2011. كما أن الاتحاد الأوروبي من جهته بدأ العمل منذ سنة 2012 على تقليص الاعتماد على الوقود الروسي، بحيث تراجعت قيمة فاتورة الغاز الروسي المستورد من 157 مليار يورو إلى 99 مليار يورو خلال الفترة 2012-2021.

وعموماً فإن الجانب الغربي لم يوفّر أي فرصة للحؤول دون تطوير هذه العلاقات القائمة كأمر واقع مع روسيا. وهي علاقات بقيت تحكمها معادلات وحسابات تجارية واستراتيجية دقيقة وحساسة للغاية، بحيث أن أي من الطرفين سيدفع ثمناً غالياً لاتخاذ قرارات جذرية تطيح بهذه العلاقات. وبمعنى آخر فإن أي من روسيا والغرب لا يملكان البدائل الفورية الجاهزة لتحسين اقتصادهما بالكامل في مواجهة حرب العقوبات الدائرة بينهما. ويدركان جيداً أن فاتورة هذه العقوبات ستكون باهظة لكلا الطرفين.

وهذه المقاربة لا تنطلق من فراغ، إنما تستند إلى المؤشرات الآتية:

◀ تستورد أوروبا 83% من احتياجاتها للغاز الطبيعي. ويشكل الغاز الطبيعي الروسي حوالي 44% من إجمالي هذا الغاز المستورد. وذلك بفاتورة بلغت قيمتها سنة 2021 حوالي 99 مليار يورو. كما أن 26% من النفط المستهلك أوروبياً مصدره روسيا. وهو يشكل 32,4% من النفط الروسي المصدر للخارج. كما أن هذا النفط الروسي يأتي في المرتبة الثالثة لمصادر النفط المستورد في الولايات المتحدة الأميركية بحسب إحصائيات سنة 2020. مع الإشارة إلى تواضع التجارة الخارجية

- بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية، والتي لم تتعد قيمتها 36 مليار دولار من أصل 6508,3 مليار دولار هي حجم التجارة الخارجية للأخيرة¹⁷.
- ◀ 50,8% من الصادرات الروسية وجهتها الدول الأوروبية، و3% أميركا، و42,2% دول آسيا، و3% أفريقيا، و1,8% أميركا اللاتينية، و5,2% ودول أخرى¹⁸.
- ◀ 34,1% من الاستثمارات الروسية الخارجية موجود في دول الاتحاد الأوروبي.
- ◀ ربع الصادرات الروسية من الوقود الأحفوري تمر عبر موانئ ستة من دول الاتحاد الأوروبي.
- ◀ استورد الاتحاد الأوروبي ما قيمته 99 مليار يورو من الوقود الروسي سنة 2021، مقابل 157 مليار يورو سنة 2012¹⁹. الأمر الذي يوحي أن الاتحاد الأوروبي قد بدأ عملياً تطبيق سياسة الحدّ من الاعتماد على الوقود الروسي قبل الحرب الأوكرانية بسنوات عديدة.
- ◀ بلغ حجم مدفوعات الاتحاد الأوروبي لروسيا خلال الفترة بين 24 شباط و28 نيسان من العام الجاري، مقابل الغاز والنفط والفحم 46,6 مليار يورو. وهي تشكل 71% من إجمالي قيمة صادرات روسيا من الوقود الأحفوري خلال الفترة نفسها²⁰.
- والأوروبيون في سعيهم لإعادة التوضع في التجارة الخارجية عمومًا، واستيراد الغاز والنفط تحديدًا يدركون جيدًا أن الخيارات ضيقة أمامهم والقرارات بهذا الشأن تتصف بعدم المرونة، لأن الاستغناء عن الوقود الروسي يتطلب تجهيز بنية تحتية غير موجودة. ويستلزم تحضيرها وبناءها فترة طويلة لا تقلّ عن سنتين وبكلفة عالية جدًا. بالإضافة إلى أن المصادر البديلة التي يجري التداول بها تبدو غير كافية بالمطلق ومكلفة لوجستيًا وأسعارها مضاعفة. الأمر الذي سنتطرق إليه في فقرة لاحقة حول حسابات الربح والخسارة.

وعلى صعيد آخر، فإن روسيا أيضًا يعاني اقتصادها من نقاط ضعف جوهرية، منها عدم تنوع هذا الاقتصاد. حيث الصناعات الاستخراجية خصوصًا المشتقات النفطية حوالي 43% من صادراتها. مما يجعل عائداتها من التجارة الخارجية غير مستقرة وعرضة لتقلبات

¹⁷ What Else does Russia Export, Beyond Oil and Gas, World Economic Forum?

¹⁸ WTEEx, World Trade Exports, Daniel Workman, May 13-2022.

¹⁹ Eurostat, Energy Represented 62% of EU Imports from Russia, 7/3/2022.

²⁰ Energy Monitor, How Can the EU end its Dependence on Russian Gas? 11 May 2022.

الأسواق العالمية. وقد سبق أن أشرنا أن الاستثمارات الغربية المباشرة في روسيا تتركز بشكل خاص في قطاع الصناعات الاستخراجية.

وعلى سبيل المثال تقدر قيمة موجودات 10 شركات غربية في روسيا سنة 2021 ما يقارب 106 مليار دولار، أي حوالي 20,3٪ من إجمالي الاستثمارات الغربية في روسيا. لكن غالبية تلك الشركات أغلقت فروعها وأوقفت عملياتها في روسيا استجابة للعقوبات الغربية، وبالتالي يُتوقع أن تشهد الصناعات الاستخراجية الروسية تحديداً انكماشاً نسبياً. ريثما تتمكن روسيا من استقطاب استثمارات بديلة متوفرة في شرق آسيا والخليج وأميركا اللاتينية.

ومن مظاهر ضعف الاقتصاد الروسي أيضاً التمرکز الشديد في العلاقات التجارية. حيث تشكل الدول الأوروبية ما يقارب 50,8٪ من التجارة الخارجية لروسيا بالبضائع، مقابل 5,8٪ فقط لتجارة تلك الدول مع روسيا. مما يجعل نصف الفائض التجاري الذي تحققه روسيا بقيمة بلغت 198 مليار دولار سنة 2021 مصدره الدول الأوروبية بالحد الأدنى (69,2 مليار يورو قيمة الفائض مع دول الاتحاد الأوروبي، و23,2 مليار دولار قيمة الفائض مع الولايات المتحدة الأميركية)²¹. ولا يخفى الدور الهام لهذا الفائض في تحقيق التوازن لميزان المدفوعات الروسي. مما يعني أن تضرر التجارة الخارجية لروسيا مع الغرب من جراء العقوبات سيتسبب لها بنقص كبير في مصادر العملات الأجنبية وتحديدًا الدولار واليورو مما قد يحدث فجوة كبيرة في ميزان مدفوعاتها.

وليس خافياً أن الجهود الروسية مركزة حالياً على تعويض هذا النقص وسدّ الفجوة المشار إليها ما أمكن. حيث اتخذت الحكومة الروسية جملة تدابير فورية، كنا قد أشرنا إليها أعلاه، بهدف الحفاظ على توازن ميزان مدفوعاتها بالدرجة الأولى. ومنها فرض الرقابة على حركة الرساميل بما فيها حظر تصفية وبيع أسهم الشركات الغربية والمتعددة الجنسية العاملة على الأراضي الروسية، وتعزيز احتياطاتها من الذهب بشراء كميات كبيرة منه، والاستغناء عن التعامل بالدولار لتسوية المدفوعات، سواء من خلال فرض استيفائها للغاز المصدر لأوروبا بالعملة الروسية (أي الروبل)، أو بالعمل على توسيع نطاق التعامل بنظام SPFS الروسي. وكان لهذه التدابير تأثير مباشر على سعر صرف العملة الروسية. فقد

²¹ مصدر سابق – World Economic Forum

ارتفع هذا السعر من 0,7 سنت للروبل الواحد في 6 آذار للسنة الجارية إلى 1,5 سنت في 4 تموز من السنة نفسها، أي بمعدل 1,14 خلال بضعة شهور.

مما لا شك فيه أن هذا الواقع لا ينفي وجود مزايا نسبية لكلا الطرفين تسمح لهما بامتصاص قدر من العقوبات المفروضة. فقد سبق وأشرنا إلى أن حصة الخدمات في الاقتصاد الروسي متواضعة قياساً للاقتصادات الغربية. مما يمنح الاقتصاد الروسي حصانة أكبر في مواجهة العقوبات الغربية. إذ أن الوقائع والتجارب تؤكد أن الأنشطة الخدماتية، خصوصاً متى كانت مرتبطة بالخارج تجعل الاقتصاد أكثر هشاشة وانكشافاً أمام الصدمات الخارجية، قياساً بالاقتصاد الذي يعتمد على حصة أكبر من قطاعات الإنتاج السلعي.

كما أن روسيا تعتبر دولة غير مستقبلية للاستثمارات الخارجية المباشرة، كما أشرنا أعلاه. حيث تراوحت نسبة تلك الاستثمارات الوافدة (inflows) والخارجة (outflows) بين 2,5٪ و 3,5٪ على التوالي من الاستثمارات الدولية. مما يجعل إمكانية انهيار الاقتصاد الروسي تحت وطأة حظر الاستثمارات الغربية فيه غير واردة.

كذلك لا تُعتبر روسيا أصلاً ضمن قائمة 15 التي تضم الشركاء التجاريين الأساسيين للولايات المتحدة الأميركية، والذين يشكلون 75٪ من تجارتها الخارجية. وبالتالي لا تملك أميركا الأدوات المباشرة لضرب الاقتصاد الروسي على هذا الصعيد. إذ أن حجم تجارة الولايات المتحدة مع روسيا لا يتعدى 36 مليار دولار من أصل حجم التجارة الخارجية الإجمالي للولايات المتحدة البالغ 6508,3 مليار دولار سنة 2021، مقابل 656,4 مليار دولار حجم التبادل التجاري الأميركي مع الصين، وحوالي ألف مليار دولار مع دول الاتحاد الأوروبي.

أما الدول الأوروبية التي تعتبر شريكاً اقتصادياً رئيسياً لروسيا، فتعتمد على الوقود الروسي الذي يشكل حوالي 45٪ من واردات أوروبا و 40٪ من حاجتها للغاز الطبيعي. ولديها استثمارات كبيرة في روسيا تفوق بكثير تلك الروسية لديها، كما ذكرنا أعلاه. مما يجعلها في وضع حرج جداً من جراء العقوبات التي تفرضها على روسيا. لكن حجم الخسائر النهائية والكلفة الاقتصادية والمالية للمواجهة بين الطرفين يتوقف في نهاية المطاف على مدى مرونة وقدرة أي منهما على توفير البدائل بأسرع وقت ممكن. وبطبيعة الحال

سيكون للاقتصاد العالمي نصيب وافر من تلك الخسائر وما يترتب عليها من تداعيات، كما سنشير لاحقاً.

3- العقوبات الأوروبية والإجراءات الروسية المضادة،

1.3 العقوبات الأوروبية:

باشرت الدول الأوروبية ومعها الولايات المتحدة الأميركية بفرض حزم متتالية من العقوبات بلغ عددها سبع حزم حتى 21 تموز 2022، ضمن حملة متصاعدة من الضغوط على روسيا وذلك بالتزامن مع انطلاق العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا منذ 24 شباط الماضي.

هذه العقوبات توزعت حتى تاريخه على ست لوائح متتالية نعرضها بإيجاز على الشكل الآتي:

اللائحة الأولى: وضعت عشية انطلاق العملية الروسية في 23 شباط 2022. وقد تضمنت لائحة بأشخاص معنويين وطبيين، بمن فيهم أعضاء الدوما الروسي، حيث فرضت عليهم العقوبات الآتية:

- ◀ تجميد أصولهم في جميع دول الاتحاد الأوروبي، وحظر التمويل المباشر وغير المباشر لأعمالهم مع استثناء الحالات الإنسانية أو لغايات ضريبية.
- ◀ حظر استيراد أو بيع السلع والخدمات والتكنولوجيا في مختلف القطاعات الاقتصادية (بما فيها النقل والاتصالات والطاقة والتنقيب واستكشاف النفط والوساطة المالية والسياحة والبناء) مع المناطق الأوكرانية غير الخاضعة لسلطة الحكومة في لوغانسك ودونيتسك، بما في ذلك حظر الاستثمارات الجديدة أو توسعة استثمارات قائمة في المناطق المذكورة.
- ◀ حظر التمويل المباشر وغير المباشر وكافة الخدمات المالية المتصلة بالتعاملات أعلاه.

اللائحة الثانية: أقرت في 25 شباط 2022 وتركزت على حظر التعاملات المصرفية والمالية عموماً وخدمات الاستثمار والوساطة المالية التي يستفيد منها أشخاص أو كيانات روسية، إلى جانب إضافة أشخاص معنويين وطبيين وكيانات روسية مختلفة إلى لائحة العقوبات الأولى ضد روسيا.

اللائحة الثالثة: أقرت في 27 شباط 2022 وتضمنت بشكل خاص حظر استخدام الطائرات المدنية الروسية للأجواء والمطارات الأوروبية. وحظر التعامل مع البنك المركزي الروسي بما فيها عمليات إدارة الاحتياطي والموجودات الخارجية.

اللائحة الرابعة: أقرت في 15 آذار 2022، وتركزت على التدابير الآتية:

- ◀ حظر جميع أشكال التعامل مع مؤسسات محدّدة تملكها الدولة.
 - ◀ حظر خدمات التصنيف الائتماني لأي شخص أو كيان روسي.
 - ◀ توسيع قائمة الأشخاص المستهدفين بالعقوبات لتشمل آخرين على صلة بالصناعات الدفاعية الروسية.
 - ◀ إضافة قيود تصدير صارمة تطل السّلع والتكنولوجيا خصوصاً التي يمكن أن تعزز قطاع الأمن والدفاع الروسي.
 - ◀ حظر الاستثمارات الجديدة في قطاع الطاقة الروسي.
 - ◀ تشديد القيود على تجارة الحديد والفولاذ الروسية وعلى السلع الفاخرة.
 - ◀ إدراج "النخبة الأوليغارشية" و "اللوبيات" ووسائل الإعلام الروسية الداعمة والمروّجة للعملية الروسية ضمن قائمة العقوبات.
 - ◀ فرض عقوبات على قطاعات الملاحة وبناء السفن والمعدات العسكرية والثقيلة.
- اللائحة الخامسة:** أقرت في 8 نيسان 2022. وبموجب هذه اللائحة أضيف إلى قائمة العقوبات 217 فرداً و18 كياناً جديداً طالها تجميد موجوداتها في الخارج وحظر التعاطي معها بأي شكل من الأشكال. كما تضمّنت قطاعات جديدة في الاقتصاديين الروسي والبيلا روسي. ومن أبرز العقوبات المفروضة في هذه اللائحة ما يلي:

- ✓ تقييد التعامل مع أربعة بنوك روسية رئيسية، ومع النخبة المتموّلة القريبة من الرئيس الروسي، ومع أعضاء الكرملين وديبلوماسيين روس.
- ✓ حظر شراء أو استيراد أو تحويل الفحم وغيره من الوقود الأحفوري إلى دول الاتحاد الأوروبي.
- ✓ فرض قيود على شراء أو بيع مباشر أو غير مباشر لسلع وتكنولوجيا يمكن أن تشكل مورداً هاماً لروسيا. بما في ذلك الخشب والإسمنت والأسمدة وثمار البحر والمشروبات.

- ✓ حظر تصدير أو بيع بصورة مباشرة أو غير مباشرة سلع تعزز الصناعات الروسية، بما في ذلك: الهيدروجين والنتروجين والأوكسجين والسيليكون وكيمائيات أخرى.
- ✓ تقييد صادرات تقنيات وبيع تستخدم في تكرير النفط أو في الملاحة الجوية والصناعات الفضائية.
- ✓ حظر بيع أو تصدير أي نوع من السلع والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها في الصناعات العسكرية الروسية وقطاع الأمن عمومًا.
- ✓ حظر السفن التي تحمل العلم الروسي من استخدام الموانئ الأوروبية، إلا في حالات إنسانية وظروف استثنائية جدًا. وهذه الاستثناءات تشمل ناقلات النفط والغاز الطبيعي والمشتقات النفطية والفحم والتيتانيوم والألمنيوم والنحاس والبلاديوم والنيكل والحديد والمنتجات الصيدلانية والطبية والمنتجات الزراعية والأغذية، بما فيها القمح والأسمدة الزراعية والوقود النووي لتشغيل المفاعلات النووية الأوروبية، وغير ذلك الخامات والمنتجات التي يحتاجها الاقتصاد الأوروبي.
- ✓ عدم السماح لروسيا وبيلاروسيا باستخدام طرق دول الاتحاد لنقل البضائع، مع استثناءات محدودة تتصل بنقل الوقود وبالقضايا الإنسانية والنشاط الدبلوماسي.
- ✓ حظر منح روسيا فرصة الاشتراك في المناقصات العامة أو الاستمرار في تنفيذ عقود الامتياز الممنوحة لأشخاص طبيعيين ومعنويين في روسيا.
- ✓ حظر منح تسهيلات وخدمات الصناديق الائتمانية للكيانات ذات الصلة بروسيا.
- ✓ قيود على تزويد الكيانات الروسية بمحافظ للعملات المشفرة، وكذلك على تصدير أو تحويل أوراق نقدية من فئة اليورو إلى روسيا، أو بيع وتحويل أوراق اليوروبوندرز.

اللائحة السادسة: وقد نشرت في 3 حزيران 2022، وتضمنت العقوبات الآتية:

- ◀ حظر تام وفوري على استيراد النفط الخام والمنتجات البترولية المنقولة برًا وبحرًا من روسيا مع إعطاء مهلة ستة أشهر لإنجاز الصفقات التي أبرمت عقودها في وقت سابق. وقد استثنيت كل من بلغاريا وتشيكيا وكرواتيا من هذا الحظر حتى العام 2024.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن السعي الأوروبي لإعادة التوضع بالنسبة لتجارة النفط أسهل وأكثر مرونة من تجارة الغاز، فنقل الغاز بوسائط أخرى غير الأنابيب التي تعتمد عليها أوروبا لشراء نحو 40٪ من حاجتها للغاز من روسيا، يتطلب بنية تحتية غير متوفرة بالكامل ويحتاج إنشاؤها إلى وقت واستثمارات كبيرة. ويلاحظ في هذا المجال استثناء الغاز الروسي من العقوبات. مما يعكس حاجة أوروبا الشديدة إلى هذا الغاز، خصوصاً في ظل ضالة الخيارات الأخرى البديلة. لا بل لوحظ أيضاً أن شحنات النفط الروسي والفحم لأوروبا كانت قد تراجعت بالفعل بنسبة 20٪ و 40٪ على التوالي، حتى قبل الحظر التام. في حين ارتفعت شحنات النفط والفحم الروسي المصدرة لخارج أوروبا بنسبة 20٪ و 30٪ على التوالي. كما ارتفعت صادرات الغاز المسال الروسي لخارج أوروبا بنسبة 80٪. وقد تصدرت الهند ومصر ودول أخرى الوجهات الجديدة للوقود الروسي. حيث يعتقد على نطاق واسع أن قسماً كبيراً من هذه الزيادات لخارج أوروبا يعاد تصديره لدول أوروبية. وهذه العقوبات تأتي في سياق السياسات التي تبناها المجلس الأوروبي²² وتضمنتها ورقة الهيئات السياسية الأوروبية العليا لضمان أمن إمدادات الطاقة والغذاء، خصوصاً للاحية الحد من الاعتماد على الخارج في مجالات حساسة جداً للاقتصاد الأوروبي، مثل المواد الأولية كالنفط والغاز وأشباه الموصلات وخدمات الصحة والتكنولوجيا الرقمية والغذاء.

والجدير ذكره أن الولايات المتحدة الأميركية كانت تعهدت في آذار 2022 بتزويد أوروبا بكمية إضافية من الغاز المسال قدرها 15 مليار متر مكعب لسنة 2022، وزيادتها إلى 50 مليار متر مكعب سنوياً بالتعاون مع شركاء دوليين من أجل تمكين أوروبا في تحقيق هدف التخلي عن الغاز الروسي بنسبة الثلثين حتى نهاية السنة الجارية، وصولاً إلى التخلي التام عنه كما هو مخطط بحلول عام 2027. وهذه الإمدادات كانت على حساب المستهلكين الأميركيين. حيث ارتفعت أسعار الوقود بشكل غير مسبوق وصل إلى ما يفوق خمسة دولارات للغالون الواحد. ولكن دون أن يحل أزمة أوروبا في هذا المجال.

⬅️ حظر خدمات التمويل والتأمين الأوروبية على شحنات النفط الروسي اعتباراً من نهاية العام. وذلك في محاولة لإعاقة تصدير الخام الروسي إلى دول أخرى.

²² Security of Supply and Affordable Energy Prices, Brussels, 23/3/2022 – (COM/2022/138 final).

- ◀ منع بنوك روسية رئيسية من الاستفادة من خدمات شبكة سويفت العالمية (SWIFT).
- ◀ حظر تقديم الخدمات والاستشارات المالية والمحاسبية للحكومة والأشخاص الروس.
- ◀ حظر خدمات البث الإذاعي والتلفزيوني الروسي.
- ◀ توسيع قائمة المنتجات الأوروبية المحظور بيعها للأشخاص المعنويين والطبيعيين الروس لتشمل المنتجات الكيماوية المستخدمة لأغراض عسكرية.
- اللائحة السابعة: أقرها مجلس الاتحاد الأوروبي في 21 تموز 2022. وأبرز العقوبات التي تضمّنتها هذه اللائحة هي:
- ✓ فرض حظر على شراء، واستيراد وتحويل الذهب الروسي المنشأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- ✓ إضافة مجموعة من الأصناف التي يمكن أن تساهم في تعزيز التكنولوجيا والقدرات العسكرية والأمنية الروسية.
- ✓ إغلاق الموانئ أمام السفن والطائرات الروسية.
- ✓ توضيح بعض معايير العقوبات الموجودة، خصوصاً في مجال المناقصات العامة والملاحة والقضاء.
- ✓ وضع مزيد من الأفراد والكيانات الروسية على لائحة العقوبات.
- ✓ تشديد الإجراءات المؤدية إلى تجميد أصول الأشخاص الخاضعين للعقوبات في الاتحاد الأوروبي.

2.3 الإجراءات الروسية المضادة:

لا شك أن العقوبات الغربية من شأنها التسبب بأضرار بالغة للاقتصاد الروسي، خصوصاً قطاع الصناعات النفطية والاستخراجية عمومًا. وإن كانت هذه الأضرار لن تبقى محصورة بالجغرافيا الروسية كما بدأنا نلاحظ في مختلف أرجاء المعمورة. لكن الحكومة الروسية لم تتأخر في الردّ بالمثل على تلك العقوبات. وهي التي كانت باشرت تحصين اقتصادها في مواجهة هذه العقوبات منذ سنة 2014 عند استعادتها لجزيرة القرم حيث عملت على تقليص حجم احتياطي العملات بالدولار من 40% إلى 16,4% كما أشرنا أعلاه، في الوقت

الذي تقلص فيه حجم الاستثمارات الغربية في روسيا إلى درجة متدنية لا تزيد عن 3% كمعدل وسطي، وبقي حجم التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الأميركية متواضعاً جداً.

هذه المؤشرات ليست عفوية إنما تعكس توجهاً مدروساً لدى الحكومة لإعادة هيكلة الاقتصاد الروسي باتجاه تقليل الاعتماد على الاقتصاديات الغربية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي دون الاكتراث بمعدلات النمو المحققة، والتي لم تتعد 1%. ومن جملة الإجراءات المضادة التي اتخذتها الحكومة الروسية في 29 نيسان 2022، سواء كرد ضد الدول غير الصديقة²³ أو للحد من تداعيات عقوبات تلك الدول على الاقتصاد الروسي نذكر ما يلي:

✓ فرض الدفع بالروبل (أي العملة الوطنية) مقابل شحنات النفط والغاز المصدرة إلى دول غير صديقة تحت طائلة وقف هذه الشحنات في حال التمتع عن ذلك. وهو ما حدث بالفعل في نيسان الجاري عندما أوقفت روسيا تصدير الغاز لكل من بولندا وبلغاريا بعد رفضهما الدفع بالروبل.

✓ منع المستثمرين من الدول الأجنبية المشاركة في العقوبات ضد روسيا من تسهيل أو بيع وشراء موجوداتها المنقولة وغير المنقولة على الأراضي الروسية.

✓ رفع الفائدة على الروبل من 9% إلى 20%.

✓ الطلب إلى المصدرين الروس بيع 80% من عائدات التجارة الخارجية بالعملات الأجنبية. وهذا ينطبق على كل العائدات منذ أول كانون الثاني من العام الجاري. ✓ فرض رقابة على التحويلات وحركة الرساميل والصرف الأجنبي، خصوصاً مع المصارف الأجنبية.

✓ السماح للمدينين الروس الذين يحملون قروضاً أجنبية بقيمة لا تقل عن 140 ألف دولار بتسديدها للدائنين في الدول غير الصديقة بالروبل الروسي، وبسعر الصرف الذي يحدده البنك المركزي الروسي.

✓ منع المواطنين الروس بدون إذن مسبق من اللجنة الحكومية للرقابة على الاستثمارات الأجنبية من القيام بالصفقات الآتية مع الأجانب المقيمين في دول غير صديقة:

- تقديم قروض بالروبل.

²³ الدول المصنفة "غير الصديقة" في لائحة الحكومة الروسية هي: الولايات المتحدة الأميركية، دول الاتحاد الأوروبي، ألبانيا، أندورا، أستراليا، كندا، أيسلندا، اليابان، ليشنشتاين، ميكرونيزيا، موناكو، مونتيفرو، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، سان مارينو، سنغافورة، كوريا الجنوبية، سويسرا، تايوان، أوكرانيا، بريطانيا.

- تحويل ملكية سندات مالية.
- تحويل ملكية عقارات.
- ✓ تعليق التحويلات النقدية من حسابات روسية لمقيمين في دول غير صديقة إلى حساباتهم خارج روسيا لمدة ستة أشهر.
- ✓ يحظر على الشركات من دول غير صديقة شراء عملات داخل روسيا غير الروبل.
- ✓ يسمح للبنوك والمؤسسات المالية الروسية وحتى نهاية العام الجاري بعدم نشر معلومات محددة خاصة بنشاطها وفريقها الإداري، في سبيل تجنب عقوبات الدول غير الصديقة.
- ✓ يحظر على شركات التأمين الروسية وحتى نهاية العام الجاري إبرام صفقات وعقود مع شركات تأمين وإعادة تأمين وسماسرة تأمين من الدول غير الصديقة.
- ✓ حظر دخول الأراضي الروسية للعديد من كبار المسؤولين في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا ودول أخرى غير صديقة.
- ✓ يحظر على السماسرة الروس العاملون بشكل رسمي بيع السندات للأشخاص والشركات غير الروس.
- ✓ حظر المتاجرة بشهادات الإيداع وإصدار الأسهم الخاصة بالشركات الروسية خارج روسيا.
- ✓ يحظر على المواطنين الروس القيام بالعمليات الآتية:
 - إيداع عملات أجنبية في حساباتهم لدى البنوك خارج روسيا.
 - تحويل النقود باستخدام خدمات دفع إلكتروني غير روسية.
 - تحويل عملات أجنبية لأي من غير المقيمين تحت عنوان الإقراض.
- ✓ يحظر على المواطنين سحب مبلغ يفوق 10 آلاف دولار نقدًا من حساباتهم لدى البنوك الروسية. وذلك حتى التاسع من أيلول 2022. ويمكن سحب مبلغ يفوق هذا السقف فقط بالعملة الروسية. كما تحظر السحوبات بالعملات الأجنبية الصعبة للأشخاص والشركات غير المقيمة.
- ✓ يحظر على المواطنين الروس، وحتى نهاية السنة دفع مساهماتهم في أي شركات غير مقيمة، أو القيام بأية مدفوعات لغير المقيمين ما لم يحصلوا على ترخيص من البنك المركزي الروسي.

- ✓ حظر نشاط العديد من المحطات الإعلامية الأجنبية الناطقة باللغة الروسية والتابعة للدول غير الصديقة، مثل "صوت أميركا"، "راديو أوروبا الحرة"، "راديو الحرية"، الإذاعة البريطانية (BBC)، وغيرها.
- ✓ تحضير مجموعة تشريعات لمعاقبة الشركات من الدول غير الصديقة التي تغلق أعمالها في روسيا، بالإضافة إلى مصادرة أملاك الدول غير الصديقة والأشخاص المرتبطين بها الموجودة في روسيا دون أي تعويض.

4 - النتائج والتحديات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للصراع الروسي- الغربي، خسائر جانبية وضحايا بالجملة

1.4 على صعيد الأسعار:

غالبًا ما تحاول المصادر الغربية عند مقاربتها لتداعيات الحرب الأوكرانية إلقاء اللوم على ما تسميه "الغزو الروسي"، خصوصًا لناحية التضخم الذي يجتاح أسواق السلع والبضائع الدولية، وكذلك اضطراب سلاسل الإنتاج والعرض وإمدادات المواد الأولية وتشدد الأسواق المالية وصولاً إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي متجاهلة بذلك دورها الفاعل وسياساتها المؤثرة في هذا المجال، كما سنرى فيما يلي. وكذلك حقيقة أن معدلات التضخم على مستوى العالم كانت بدأت تصاعدية منذ العام 2021، أي قبل الحرب الأوكرانية. فمع بدأ الاقتصاد العالمي باستعادة عافيته بالتزامن مع انحسار وباء كورونا، وزيادة الطلب الكلي نتيجة ذلك، رأينا على سبيل المثال أن أسعار المواد الأولية قد ارتفعت بنسبة 24٪ بين آب 2021 وشباط 2022. كما ازدادت أسعار النفط الخام بنسبة 36٪ في الفترة ذاتها. ويؤكد البنك الدولي في هذا الشأن أن اتجاهات التضخم بدأت بالارتفاع أواخر سنة 2020²⁴. وقد طالت النقل والمنازل والتجهيزات في الدول المتقدمة، وتركزت بشكل أكبر على الغذاء والدواء في الدول النامية والناشئة وخصوصًا الإفريقية منها.

فقد كان متوقعًا مع انحسار الإغلاق بسبب وباء كوفيد 19 سنة 2020 أن يبدأ الاقتصاد العالمي باستعادة عافيته اعتبارًا من نهاية 2021. لكن اندلاع الحرب الأوكرانية بين روسيا والغرب حطّم الآمال والتوقعات بهذا الشأن، وألقى بظلال كثيفة من الشك وعدم اليقين حول مستقبل هذا الاقتصاد في المدى المنظور، منذرًا بحدوث ركود تضخمي ستكون

²⁴ Global Economic Prospects, WB, June – 2022.

عواقبه أشدّ على الدول النامية، لناعية فقدان الأمن الغذائي وتفشي الفقر واضمحلال الأمن الاجتماعي ومضاعفة أزمة المديونية لديها نظرًا لانكشافها على الدول الدائنة، حيث معدلات الفائدة آخذة بالارتفاع للسيطرة على التضخم فيها. دون أن يعني ذلك أن الدول الغربية ستكون بمنأى عن هذه العواقب، بدأ تأثيرها بالظهور على أكثر من صعيد اقتصادي لعلّ أشدها التراجع المستمر في قيمة العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) في مقابل الدولار. علمًا بأن الكهرباء وفيول التدفئة والنقل يشكّلان حوالي 10% من النفقات الاستهلاكية في دول الاتحاد الأوروبي، كما أن الغذاء يشكّل 15,7% بحسب إحصاءات 2021²⁵. الأمر الذي يجعل استهلاك الأسر الأوروبية تحت رحمة ارتفاع أسعار هاتين السلعتين الرئيسيتين. وهذا الارتفاع سيؤدّي إلى انخفاض الدخل الحقيقي للمستهلكين في تلك الدول.

والإشكالية في هذه الحالة أن الضغوط التضخّمية وما تفرضه عادة من سياسات نقدية متشدّدة لدى البنوك المركزية، للحؤول دون تحول التضخم إلى حالة مستشرية في مختلف القطاعات الاقتصادية من جهة، وجذب الرساميل للاستثمار في السندات الحكومية من جهة أخرى، تجعل عملية التعافي والإفلات من الركود الاقتصادي أمرًا صعبًا للغاية. وتكون النتيجة مزيدًا من الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي، خصوصًا في الدول النامية للأسباب المذكورة أعلاه. حيث أن الارتفاع المستمر في أسعار الطاقة والغذاء تحديًا بهذا الشكل يهدد باستنزاف المداخل الحقيقية وانكماش كبير في الاستهلاك، خصوصًا في الدول التي تعاني نقصًا في الموارد المالية والطبيعية وتشهد صراعات سياسية وحصارًا اقتصاديًا، مثل سوريا واليمن ولبنان.

ومما يزيد المخاوف من تعميق الأزمة لدى الدول النامية ما نلاحظه من اتساع السياسات الحمائية من قبل عدد متزايد من الدول، خصوصًا المصدّرة للغاز والمنتجات الغذائية والمواد الأولية الضرورية. وقد تم إحصاء 26 دولة قامت خلال الفترة بين 23 شباط و 23 آذار من العام 2022 بفرض قيود على تجارتها الخارجية المتصلة بالغذاء والأسمدة الزراعية، ومن بينها 62% عبارة عن إجراءات لتقييد صادرات غذائية وأسمدة زراعية²⁶.

²⁵ World Economic Outlook, IMF, April 2022.

²⁶ The Impact of the War in Ukraine on Global Trade and Investment, Michele ruta, World Bank, 2022.

فعلى سبيل المثال، وبما أن الغاز الطبيعي يشكل 70٪ من إنتاج الأمونيا الذي يُعتبر الوسيط الرئيسي لإنتاج الأسمدة الآزوتية (النيتروجين) المستخدمة لتخصيب الأراضي الزراعية، ونتيجة اضطراب أسواق الغاز الطبيعي وارتفاع أسعاره، فقد وضعت كل من الصين وروسيا قيوداً مشددة على تصدير مادتي الأمونيا واليوريا (مكون النيتروجين الأساسي) لضمان الأمن الغذائي في أسواقهما المحليّة. مما أدّى إلى مضاعفة أسعار هاتين المادتين بين أيلول 2021 وآذار 2022. ومما لا شك فيه أن العقوبات على روسيا تعرقل توفر هذه المخصبات الزراعية في الأسواق، مع ما يعنيه ذلك من تقليص متوقع في كمية المحاصيل الزراعية في المدى المنظور.

وقد تكون دول الاتحاد الأوروبي من المستفيدين من ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً، بوصفها مصدرًا صافياً للغذاء. وهي تحقق فائضاً كبيراً في هذا المجال بحسب إحصاءات سنة 2021، لكنها بالتأكيد ستخسر جانباً من هذا الفائض مع ارتفاع كلفة الطاقة لديها وتراجع قيمة اليورو. كما أنها تجد نفسها الآن أمام تحديات حقيقية تصنف خطورتها من الدرجة الأولى بسبب الحرب في أوكرانيا. ومن أبرز هذه التحديات ما يلي:

أولاً- كيفية استخدام العقوبات على أشكالها لردع روسيا دون الإضرار بالاقتصاد الأوروبي، خصوصاً أن التزوّد بالغاز الروسي يتصف بقلّة المرونة لأسباب لوجستية. وذلك بخلاف النفط الذي تتصف مصادره البديلة بمرونة أعلى بكثير.

ثانياً- كيف يمكن توفير التمويل الإضافي الذي تفرضه القرارات والتدخلات التي أقرها المجلس الأوروبي، سواء للتخفيف من تداعيات ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، خصوصاً على الأسر والمستهلكين عمومًا والقطاعات الاقتصادية المتضررة من جهة، أو لتجديد مخزونات الغاز الطبيعي المتناقصة لدى دول الاتحاد استعداداً للشتاء القادم من جهة أخرى. أو لمواجهة تدفق مئات آلاف اللاجئين من أوكرانيا، أو ارتفاع الإنفاق الدفاعي نتيجة التورط أكثر فأكثر في الحرب الأوكرانية، أو الإنفاق الإضافي الذي تتطلبه عملية تطوير مصادر بديلة للطاقة، مع ما يترتب على كل ذلك من أعباء مالية ضخمة على خزائن الدول المعنية، دون خرق سقف المديونية المحدد سلفاً من قبل هيئات الاتحاد الأوروبي، وضمان أن لا يؤدي الإنفاق الإضافي إلى تسعير موجة التضخم، خصوصاً بعد أن اشتترطت روسيا تسديد مستحقّاتها مقابل الغاز بالروبل. الأمر الذي يضع ضغوطاً إضافية على عملة اليورو كما أشرنا أعلاه.

ثالثاً- صعوبة التوفيق في السياسة النقدية بين ضرورة التشدد في توسيع الائتمان للجم التضخم، والإنفاق الإضافي الذي تتطلبه المعالجات المقررة أعلاه. خصوصاً أن الكثير من دول الاتحاد الأوروبي كانت عمدت إلى تصفير معدّل الضريبة على القيمة المضافة لمعظم السلع الغذائية الضرورية والغاز والخدمات الأساسية، في محاولة لامتناس تأثيرات التضخم على المستهلكين والمنتجين، مما يفرض أعباء إضافية على موازنات تلك الدول وينذر بالتالي بعجوزات مزمنة لديها تؤدّي إلى أزمات مالية ونقدية في المدى المنظور.

رابعاً- كيفية الاستجابة والتعامل أوروبياً وغربياً بسرعة وبصورة موحدة ومنسقة وفق استراتيجيات بعيدة المدى، مع المستجدات والمتغيّرات المتسارعة التي تفرضها الحرب الأوكرانية، خصوصاً أن توقّعات الخبراء تكاد تجمع على أن الحرب طويلة، أو على الأقل لن تجد حلاً لها في المدى القريب، مع ما يتطلبه ذلك من توفير مصادر بديلة للغاز الروسي خلال الأشهر القليلة المتبقية حتى تشرين الثاني المقبل، المحدّد كمهلة قصوى لتحقيق هدف ترميم المخزون الأوروبي من الغاز الطبيعي بما لا يقلّ عن 90٪ من القدرات المتاحة، بالإضافة إلى تقليص الاعتماد على الغاز الروسي بنسبة الثلثين حتى نهاية العام الحالي.

وفي البحث عن المحفزات الرئيسية للتضخم المذكور يبرز الوقود الأحفوري بشقّيه الغاز الطبيعي والنفط في الدرجة الأولى. فقد كان متوقّعاً أن تشهد سوق الغاز نمواً سنة 2022 يزيد من ارتفاع أسعار هذه المادّة، التي كانت أسعارها بدأت بالارتفاع قبلاً من 2,78 دولار لكل MMBtu²⁷ في آذار سنة 2021 إلى 5,78 دولار في كانون الثاني 2022، في ظلّ طلب متصاعد ومحدودية في العرض. لكن تناقص إمدادات الغاز الروسي لأوروبا عبر الأنابيب، والذي تتوقع وكالة الطاقة الدولية (iea) أن يتسارع هذا العام لينخفض بنسبة 75٪²⁸، بالإضافة إلى السعي الأوروبي المحموم للحصول على الغاز المسال (LNG) لتعويض النقص أو حتى الانقطاع المحتمل للغاز الطبيعي عبر الأنابيب الروسية، في ظلّ النقص الشديد للمعروض من هذه المادّة، يؤدّي إلى إضفاء المزيد من الغموض على مستقبل هذه السوق، دون أن تتمكن الدول الغربية المعنية من السيطرة على التضخم

²⁷ MMBtu = Metric Million British thermal unit.

²⁸ Gas Market Report Q2 & Q3 -2022, iea April & July 2022.

الذي يستمر بالتصاعد والانتشار قطاعيًا، حيث ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي والكهرباء في أوروبا بنسبة 65٪ و 30٪ على التوالي خلال الفترة بين آذار 2021 وآذار 2022²⁹.

كذلك قفز سعر برميل النفط الخام من 74 دولارًا في بداية العام 2022 إلى 121 دولارًا للبرميل مطلع شهر آذار أي بعد أيام من بداية العملية الروسية، قبل أن يعود ويستقر على 116 دولارًا في حزيران، بالتزامن مع موافقة أوبك على زيادة إنتاجها لشهري تموز وآب بمعدل 648 ألف برميل يوميًا (مقابل الإنتاج الروسي من البترول المحظور البالغ مليون برميل يوميًا). وذلك في وقت أظهرت البيانات سحب ما يقارب 5,1 مليون برميل من الاحتياطي الأميركي في الأسبوع الأخير من شهر أيار.

ومما لا شك فيه أن هذا التضخم ألحق ضررًا شديدًا بالاقتصاد الأوروبي، الذي لم يكن قد تعافى بعد من تداعيات وباء كورونا وما أدت إليه من استنزاف كبير لموازنات الدول الأوروبية في محاولاتها لاحتواء مضاعفات الوباء الاجتماعية والاقتصادية والمالية. ولعل قطاعي النقل البري والجوي في أوروبا هما من أكثر القطاعات الاقتصادية تضررًا من جراء ارتفاع تكلفة الطاقة.

وبحسب البيانات الرسمية للبنك المركزي الأوروبي فقد بلغت نسبة التضخم في منطقة اليورو (19 دولة) 8,1٪ في أيار مقارنة مع 7,5 في نيسان من العام 2022. وهذا مستوى قياسي مرشح للتصاعد، مع الخشية لدى البنك من تحوله إلى دوامة يصعب كسرها من ارتفاع الأجور مما يندرج بدخول الاقتصاد الأوروبي في حلقة مفرغة من التضخم. ونتيجة ذلك على سبيل المثال باتت مداخيل أكثر من ثلث سكان ألمانيا والتي تعد أكبر الاقتصادات الأوروبية غير كافية لتوفير احتياجات المعيشة اليومية الأساسية المعتادة لديهم.

أما الاقتصاد الأميركي فهو ليس أفضل حالًا. إذ لم يسبق منذ أربعين عامًا أن بلغ سعر غالون البنزين 4,2 دولار في غالبية الولايات الأميركية، بما فيها ولاية تكساس الغنية بمصافي تكرير النفط. حتى أن هذا السعر تجاوز 5 دولارات في خمس ولايات وبلغ ستة دولارات للغالون في كاليفورنيا. وهذه الأسعار مرشحة للتصاعد طالما أن الهوة بين المعروض والطلب هي في اتساع يوميًا. وهذا الارتفاع في أسعار الطاقة وما يصاحبه من

²⁹ Security Supply and Affordable Energy Prices, EU, Brussels 23/3/2022.

ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي يُلحق أضرارًا بالغة بالمستهلكين والمنتجين على السواء، دون أن تنفع محاولات الإدارة الأميركية في لجم هذا التضخم.

ويتوقع المراقبون للأسواق الأميركية أن الأسوأ لم يأت بعد بالنسبة لهذه الأسواق، خصوصًا مع استمرار السياسات النقدية المتشددة للفيدرالي الأمريكي والتي من شأنها إضعاف الاقتصاد الأمريكي. حيث تؤدي معدلات الفائدة المرتفعة إلى تباطؤ اقتصادي يمكن أن يتحول ببساطة إلى ركود في حال استمر لفترة أطول، وإن كانت فرص العمل المتوفرة في الاقتصاد لا زالت مقبولة حتى الآن.

ومن المؤكد في هذا الإطار أن السيناريو الأسوأ الذي يخشى الجميع حصوله هو قطع إمدادات الغاز الروسي نهائيًا عن أوروبا. حينها ستطال تبعات هذا السيناريو الاقتصاد الأمريكي بوصفه الشريك الاقتصادي الأول للاتحاد الأوروبي. مما سيؤثر سلبيًا على الاقتصاد الأمريكي أيضًا، ليرفع نسبة التضخم فيه إلى ما يزيد عن 9٪ مقابل 3,3٪ في الأحوال العادية.

وحتى المحاولات الأوروبية بدعم أمريكي للاستحواذ على شحنات الغاز المسال المتوجهة إلى مناطق أخرى، من دول مثل أذربيجان وقطر والكونغو ونيجيريا والجزائر وتنزانيا إضافة إلى دول الخليج والشرق الأوسط فإنها تصطدم بمحدودية المعروض والقدرات اللوجستية لتسييل كميات إضافية وتأمين وسائل نقلها وتصديرها. وفي ظل المخطط الأوروبي للاستغناء عن الغاز الروسي في غضون العقد الحالي، يتوقع أن تؤدي هذه المحاولات إلى تغيير كلي في ديناميات السوق العالمي للغاز الطبيعي. فضلًا عن أن ذلك يكاد يقوّض استقرار أسواق الغاز الطبيعي عالميًا. وبحسب الوكالة الدولية للطاقة سيؤدي ذلك بالنتيجة إلى الحدّ من استهلاك الغاز الطبيعي والبحث عن موارد بديلة نتيجة ارتفاع أسعاره.

وإضافة إلى إمدادات الطاقة فقد بات الأمن الغذائي العالمي ضحية أخرى للحرب الأوكرانية. حيث أدى النقص الكبير في أسواق محاصيل زراعية إلى تضخم أسعارها على مستوى العالم، خصوصًا في وقت كان فيه إنتاج بعض المحاصيل يشهد تراجعًا لدى العديد من الدول المنتجة والمصدرة الأساسية. فيما عمدت دول أخرى مثل الصين وروسيا وأوكرانيا إلى تعزيز مخزونها من القمح على حساب تقليل الصادرات لا بل لجأت دول كالهند إلى حظر تصدير إنتاجها المحلي من القمح. ونتيجة لذلك يتوقع أن تشهد دول

أفريقية وآسيوية عديدة نقصاً في إمدادات الغذاء وخصوصاً القمح خلال العامين 2023-2024.³⁰

فأسعار القمح على سبيل المثال ارتفعت بنسبة 45,4٪ خلال النصف الأول من هذه السنة بحسب منظمة الفاو العالمية، التي تتوقع أن تستمر أسعار القمح مرتفعة خلال الفترة 2022-2023 بسبب الحرب الأوكرانية وما أدت إليه من إغلاق خطوط الإمداد لنحو 30٪ صادرات القمح العالمية عبر بحري آزوف والأسود. وبحسب سيناريو لمنظمة الأغذية العالمية (الفاو) يُتوقع أن تبقى أسعار القمح خلال الفترة المذكورة أعلى بنسبة 19٪ بالمقارنة مع فترة ما قبل الحرب، وذلك في حال فقدت أوكرانيا قدرتها الكاملة على التصدير، و34٪ أعلى في حال أضيف إلى ذلك نقص الإمدادات الروسية بنسبة النصف بسبب استمرار الحرب. وفي حال عدم زيادة المعروض العالمي من الحبوب لتغطية النقص من القمح الروسي والأوكراني، تتوقع المنظمة إضافة 19 مليون نسمة خصوصاً في أفريقيا إلى قائمة الذين يعانون من سوء التغذية بغضون الفترة 2023-2024.³¹

2.4 على صعيد حركة التجارة الخارجية:

صحيح أن كل من روسيا وأوكرانيا ليستا لاعبين رئيسيين في حركة التجارة الدولية عموماً، إلا أنهما من الدول الأساسية في إنتاج وتصدير بعض المحاصيل الزراعية الحيوية، وتحديدًا الحبوب القروية كالقمح والشعير والذرة بالإضافة إلى دوار الشمس (راجع الجدول رقم 7).

كما أن هاتين الدولتين هما من الدول الأساسية في إنتاج وتصدير العديد من المواد الأولية والخامات المعدنية التي تدخل في صناعات غربية ثقيلة، (كالنيكل والتيتانيوم والبلاديوم والكروم والنيون والكربيتون). يضاف إلى ذلك موقع روسيا كثاني بلد في إنتاج الذهب بعد الصين. وهذه الخامات المعدنية تشكل حوالي 7,8٪ من إجمالي حركة التجارة العالمية.

ومع تحوّل الموانئ الأوكرانية على البحر الأسود إلى مسرح للعمليات العسكرية والمياه الإقليمية إلى حقل مزرع بالألغام البحرية الأوكرانية المضادة للسفن بات نقل البضائع الأوكرانية والروسية أعلاه بواسطة السفن أمراً محفوفاً بالمخاطر، في حين أن نقلها براً

³⁰ Food Outlook, FAO – June 2022.

³¹ المصدر نفسه.

في غاية الصعوبة ومكلف جداً. يضاف إلى ذلك أن الكثير من الأراضي الزراعية باتت مزروعة بالألغام أو تعطلت نتيجة تضرر البنى التحتية وفقدان المحروقات.

وبالنتيجة أدت الحرب والعقوبات الغربية على أشكالها إلى نقص كبير وعرقلة في إمدادات هذه المنتجات والمحاصيل والمواد الأساسية، أي بمعنى آخر تعطيل جانب لا يستهان به من خطوط التجارة الدولية التي أصيبت بتشوّهات عميقة وليس مستبعداً أن تؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة التموضع على هذا الصعيد بعيداً عن النطاق المعتاد للعولمة نحو إقامة تكتلات وتجمّعات جيو-اقتصادية جديدة أو الانضمام إلى أخرى قائمة، وبالتالي فرملة محركات النمو للاقتصاد العالمي. مع ما يعنيه ذلك من تداعيات لا تخلو من الخطورة على أكثر من صعيد، سواء لناحية تعريض الأمن الغذائي العالمي الهش أصلاً للخطر أو تكبيد العديد من الشركات والصناعات العالمية خسائر فادحة، خصوصاً تلك التي كانت مستفيدة من مزايا وفرص نظام العولمة الاقتصادية. الأمر الذي خلص إليه أيضاً صندوق النقد الدولي عندما اعتبر أن السيناريو الأسوأ يكمن في إطالة أمد الحرب واحتمال دخول أطراف أخرى الحرب. مما سيؤدي بحسب الصندوق إلى تصدّع اقتصاديات كبيرة قائمة أصلاً على العولمة، ومن ضمنها الاتحاد الأوروبي الذي سيكون الخاسر الاقتصادي الأكبر³². إذ إن التضخّم وإعادة تكوين النظام الاقتصادي العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية بحسب الصندوق، سوف تؤدي إلى تأثيرات مباشرة على حياة السكان، خصوصاً في الدول التي لطالما استفادت من هذا النظام وهذه العلاقات.

لقد جاءت الحرب الأوكرانية لتزيد من كلفة التجارة الدولية المرتفعة أصلاً لأسباب متعدّدة منها: الأضرار التي كانت أصابت سلاسل القيم وتداول البضائع عالمياً من جراء وباء كورونا، وارتفاع التعريفات الجمركية التي غالباً ما كانت تشكّل 100٪ من أسعار بعض السلع المتداولة دولياً في ظل سياسات حمائية آخذة بالتوسّع والانتشار، ارتفاع خدمات النقل وغيرها بسبب ارتفاع كلفة الطاقة، وتعقيدات الإجراءات والترتيبات الإدارية.

لكن هذا الارتفاع في إكلاف التجارة الدولية يعطي في المقابل فرصة ثمينة للمنتجات المحليّة، ويجعلها أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية، متى اقترن ذلك مع سياسات رشيدة لتشجيع الإنتاج المحلي وتسهيل تداوله.

³² World Economic Outlook, IMF, April 2022.

3.4 على صعيد النمو الاقتصادي:

لقد انعكست الصعوبات والعراقيل التي واجهتها التجارة الدولية بوصفها محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفتها من جراء موجة التضخم التي تجتاح الاقتصاد العالمي، تراجعاً كبيراً في التقديرات بشأن معدلات النمو الاقتصادي لمعظم الدول، ومن بينها دول الاتحاد الأوروبي على الشكل المبين في الجدول رقم 15 أدناه:

جدول رقم 15: تطور التوقعات بشأن النمو الاقتصادي لدول في الاتحاد الأوروبي

الدولة	2021	2022	2023
بولندا	4,9%	4,4%	3%
ليتوانيا	5%	1,7%	2,6%
لاتفيا	4%	1,8%	3,2%
إستونيا	3,9%	2%	3,5%
بلجيكا	3,1%	1,5%	1,9%
هولندا	2,6%	1,7%	صفر
إسبانيا	3,9%	4,5%	2,9%
اليونان	8,3%	3,5%	3,1%

المصدر: World Economic Outlook- IMF, July 2022

فقد تراجع معدّل النمو في الدول الصناعية إلى 3,1% سنة 2022 بالمقارنة مع 5,6% سنة 2021، بعد أن كان متوقعاً استعادة هذه الدول نموّها المعهود قبل سنة 2020. في حين من المتوقع أن لا تستعيد الدول الأقل نمواً عافيتها الاقتصادية قبل سنة 2024³³. فبحسب البنك الدولي، وكذلك صندوق النقد، سيكون التعافي أبطأ في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. ومن المتوقع أيضاً نتيجة أجواء عدم الاستقرار واليقين التي يثيرها النزاع الروسي – الغربي في أوكرانيا أن يستمرّ معدّل نموّ الاستثمارات ضعيفاً لفترة أطول، وبالتالي إضعاف نمو الإنتاجية. يضاف إلى ذلك سياسات العقوبات والعقوبات المضادة واحتمالات تصاعد النزاع في مناطق أخرى (بحر الصين الجنوبي، الخليج، الشرق الأوسط). الأمر الذي من شأنه إضعاف شبكات التجارة الدولية كشرط للنمو الاقتصادي.

وبحسب صندوق النقد الدولي³⁴، فقد بلغ النمو المحقق سنة 2021 حوالي 6,1% (5,7% بحسب البنك الدولي) على الصعيد العالمي (6,8% في الدول الناشئة و 5,2% في الدول

³³ Global Economic Prospects, World Bank Group, June 2021.³⁴ World Economic Outlook- IMF, April 2022.

المتقدّمة). وذلك في مؤشّر على تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات وباء كورونا وما تسبّب به من ضмор هذا الاقتصاد بنسبة لا تقلّ عن 7٪ سنة 2020. مما أدّى حينها إلى تقلّص الدخل الفردي وارتفاع البطالة في الكثير من الدول بحسب البنك الدولي³⁵. ويتوقّع أن يعود هذا النموّ للتراجع إلى 3,6٪ (2,9٪ و 3٪ بحسب البنك الدولي) سنتي 2022 و 2023، مع الافتراض أن حلبة الصراع العسكري ستبقى محصورة بأوكرانيا والتوقف عن تصعيد العقوبات المتبادل. يضاف إلى ذلك تقديرات بانكماش اقتصاد أطراف الصراع سنة 2022 على الشكل الآتي:

أوكرانيا: -35٪، روسيا: -8,5٪، الاتحاد الأوروبي: -2,8٪.

وإن كانت التأثيرات المروعة اقتصادياً واجتماعياً في كل الأحوال ستبقى بحسب الصندوق من نصيب الدول النامية والأسواق الناشئة.

أما في دول الشرق الأوسط فقد بلغ معدّل النموّ 5,7٪، ويتوقّع أن ينخفض إلى 4,6٪ و 3,7٪ على التوالي في السنتين 2022 و 2023. ومن المرجّح بحسب الصندوق أن يؤدّي استمرار الحرب لفترة أطول وتصعيد العقوبات إلى خسارة الاتحاد الأوروبي ما لا يقلّ عن 3٪ من ناتجه الإجمالي حتى العام 2023، أي بمعنى آخر سيكون الخاسر الأكبر من استمرار هذه الحرب.

ويبقى من العوامل المحدّدة لوجهة تطوّر الاقتصاد العالمي والنموّ الاقتصادي على المستوى الدولي هي طريقة تعاطي البنوك المركزية لدول الاقتصادات الرئيسية وطبيعة سياساتها النقدية (انكماشية أو توسعية) التي تنوي اتخاذها في المدى المنظور. وكذلك اتجاهات السياسة الدولية لناحية التراجع عن سياسة العقوبات، والتوجّه بدلاً من ذلك لترميم خطوط التجارة الدولية وسلاسل العرض والعمل على زيادة الإنتاج والتخلّي عن سياسات الحمائية والإغلاق. الأمر الذي ذهب إليه أيضاً البنك الدولي في تقريره الأخير³⁶ معتبراً أن هذا الركود هو الأخطر منذ الحرب العالمية الثانية، وإن كانت شرارة هذا الركود قد بدأت عملياً مع انتشار وباء كورونا ثم توسّعت مع اندلاع حرب أوكرانيا، حيث تضخّمت الأسعار وارتفعت الفائدة وتعطلت خطوط التجارة.

³⁵ Global Economic Prospects, World Bank Group, June 2021.

³⁶ Global Economic Prospects, World Bank Group, June 2021.

4.4 على صعيد مالية الدولة والأسواق المالية:

مما لا شكّ فيه أن مجموعة الإجراءات والسياسات التي تبنتها الدول الأوروبية وأميركا في مواجهة روسيا، خصوصاً اللجنة الأوروبية (European Commission)³⁷ في ورققتها المعلنة بعنوان "أمن إمدادات الطاقة وبأسعار معقولة" (Security of Supply and Affordable Energy Prices) في بروكسيل بتاريخ 2022/3/23، لها تبعات مؤثرة على المالية العامة لتلك الدول. إذ أن تلك الإجراءات الهادفة للتخفيف من كلفة الطاقة المرتفعة على المستهلكين والأسر والقطاعات الاقتصادية من جهة، وزيادة مرونة نظام الطاقة الأوروبي وصولاً للحدّ تدريجياً من الاعتماد على الوقود الأحفوري الروسي من جهة أخرى، كلها تقود إلى خيارات مكلفة اقتصادياً ومالياً قد لا تقوى عليها موازنات الكثير من الدول الغربية المرهقة أصلاً من تبعات وباء كورونا. من هذه الخيارات على سبيل المثال ما يلي:

- ◀ تقديم التعويضات المالية والحوافز الضريبية لمنتجي الكهرباء المستقلين عن الدولة. وذلك للحفاظ على الحد الأدنى المقبول لأسعار الكهرباء للمستهلكين وللأعمال على السواء.
- ◀ تقديم المعونات للقطاع الزراعي للحفاظ على المخزون من الغذاء، ولمساعدة المنتجين المتضررين تحديداً من التضخم وارتفاع أسعار الطاقة وعرقلة خطوط التجارة بسبب العقوبات المتبادلة.
- ◀ تخفيض مرحلي لضريبة الاستهلاك على الكهرباء للفئات المحتاجة، بالإضافة إلى تحويلات مالية مقطوعة (حوالي 300 يورو).
- ◀ الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة، كالطاقة الشمسية والطاقة النووية، أو حتى العودة إلى استخدام الفحم.
- ◀ الاعتماد أكثر على شحنات الغاز الطبيعي المسال من دول الخليج أول شمال أفريقيا.

وعلى صعيد آخر، تحذر الهيئة المصرفية الأوروبية (EBA) من وجود مخاطر على القطاع المصرفي الأوروبي بسبب العقوبات، خصوصاً على بنوك من دول أوروبية محدّدة مثل فرنسا والنمسا وإيطاليا واليونان. وهذه المخاطر تتخذ أشكالاً متعدّدة منها الانكشاف المباشر لتلك البنوك على قروض إجمالية بقيمة 35 مليار يورو مقدمة لقطاعات صناعية

³⁷ اللجنة الأوروبية هي الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوروبي المسؤولة عن تطوير المصالح العامة لدول الاتحاد وإنفاذ التشريعات وتنفيذ قراراته وسياساته، بما فيها قرارات البرلمان الأوروبي، والسهر على تطبيق الموازنة العامة للاتحاد.

وتجارية ومناجم في أوكرانيا وروسيا، وكذلك انكشافها على سندات سيادية روسية بقيمة أربعة مليارات يورو.

ومن المخاطر المالية للحرب الأوكرانية ما تفرضه العقوبات المتبادلة وانقطاع خطوط التجارة من تعطيل لآلية تسوية المدفوعات الدولية وتدقّق الرساميل، وبالتالي التسبب بعجوزات غير مسبوقة في الموازين الاقتصادية الكلية للدول المعنية. وللتخفيف من تداعيات هذه العجوزات توصلت الهيئة المصرفية المذكورة إلى اتفاقية مع بنوك مركزية في دول أوروبية متعدّدة خارج منطقة اليورو، مثل بولندا وألبانيا وهنغاريا ومقدونيا، من أجل تزويدها بالسيولة بعملة اليورو ضمن سقف محدد.

كما توقّف البنك المركزي الأوكراني عن تحويل العملة الوطنية "هريفنيا" (Hryvnia) إلى نقد أجنبي (دولار أو يورو) حفاظاً على احتياطية من العملات الصعبة. وفي المقابل اتخذ الاتحاد الأوروبي قراراً بالسماح للاجئين من أوكرانيا بتحويل مبلغ محدد (300 يورو) فقط للشخص الواحد في البلد المضيف وبسعر الصرف المحدد من قبل البنك المركزي الأوكراني.

والملاحظ أن الإفراط الأميركي في استخدام سلاح العقوبات الاقتصادية بدأ يؤثر في إزاحة الدولار كوسيط للتبادل في المعاملات الدولية. وذلك لمصلحة أشكال أخرى من تسويات المدفوعات، منها استخدام العملات الوطنية أو حتى السلع للمقايضة في بعض الأحيان، إلى جانب تبلور تدريجي لأنظمة تسوية مدفوعات إقليمية مختلفة خارج نظام سويفت، خصوصاً لدى دول أعضاء في تجمع "البريكس" ومنتدى شنغهاي. وقد أشرنا آنفاً إلى نظام SPFS الروسي كمثال على ذلك ويتركز النقاش حالياً على كيفية تذليل العقبات أمام التوسّع في تطبيقه.

هذا الواقع الآخذ بالتبلور يمكن الاستدلال من خلاله على تشظي نظام التجارة العالمي وسلاسل الإنتاج العالمية، من جراء التصدعات التي أحدثتها الحرب الأوكرانية في النظام العالمي، ومن ضمنه بطبيعة الحال مؤسسات بريتون وودز التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأميركية، وبذلك فإن هذا الصراع أكبر من أن تختزله الحرب الأوكرانية. وقد بدأنا نلاحظ أن خارطة جديدة للعلاقات والتكتلات التجارية والاقتصادية آخذة في التبلور عالمياً على وقع هذه الحرب.

ومن الواضح أن العقوبات الغربية على روسيا، وبسبب طبيعة العلاقات الاقتصادية، التي سبق أن أشرنا إلى جانب منها بدأت تتردّد على العديد من الدول المنخرطة فيها إلى جانب الولايات المتحدة، والتي تشكل مجتمعة ما يفوق 62٪ من الاقتصاد العالمي وتستحوذ على عملات الاحتياط الرئيسية الدولية. فالين الياباني على سبيل المثال يتعثّر متجهًا نحو وضعية سيئة لم يشهدها منذ عشرين عامًا، نتيجة التضخّم والفوائد العالية وتصدع سلاسل التوريد العالمية التي تعتبر شريان حياة الاقتصاد الياباني.

كذلك الأمر بالنسبة للعملة الأوروبية التي يعكس تدهورها الحالي حجم التخبّط الذي يعانيه الاقتصاد الأوروبي. ويمكن إرجاع هذا التخبّط ببساطة إلى نقطة ضعف أساسية في الاقتصاد الأوروبي. وهي عدم مرونته وارتفاع معدّل الاعتماد الداخلي بين دوله. بمعنى أي انتكاسة تصيب اقتصاد دولة أساسية فيه كألمانيا، التي تعتمد بصورة شبه مطلقة على الوقود الروسي، ستصيب شظاياها مباشرة اقتصاديات بقية منطقة اليورو.

ومما لا ريب فيه أيضًا أن الدول المنخفضة الدخل والنامية ستكون من أكثر المتضررين ماليًا خلال العامين 2022 و2023. فهذه الدول ستجد صعوبة بالغة وبكلفة عالية جدًا في الحصول على التمويل لتغطية عجوزاتها في مواجهة التضخّم، لا سيّما في ظل السياسات النقدية المتشدّدة والمتوقّعة أكثر من البنوك المركزية للدول الغربية ومؤسسات التمويل الدولية. ونتيجة هذا الوضع قد تجد العديد من تلك الدول نفسها عاجزة عن سداد ديونها وستتوقف عن الدفع. إذ لا يخفى أن السياسات النقدية المتشدّدة للدول الغربية في مواجهة التضخّم ستكون في الواقع على حساب الجهود المطلوبة لتحقيق التعافي الاقتصادي والحفاظ على النمو الاقتصادي.

5- حسابات الربح والخسارة وموقع منطقة الشرق الأوسط والخليج في المعادلة

قد يكون من الصعوبة بمكان الإحاطة بكامل المشهد الدولي بكل عناصره وأبعاده، باستخدام معايير الربح والخسارة. وذلك ببساطة لأن المشهد نفسه هو في حالة عدم توازن وتغير دائم. لذلك سنكتفي فيما يلي بتقديم بعض المشاهد الأولية لتطور الأوضاع على مسرح الطاقة العالمي.

وربما تكون الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز بطبيعة الحال في طليعة المستفيدين من ارتفاع أسعار الطاقة. فالأسعار المرتفعة هذه أضافت على سبيل المثال 800 مليار روبل (13,6 مليار دولار) لموازنة الاتحاد الروسي خلال شهري آذار ونيسان وحدهما. كما

أنها ضاعفت عائدات روسيا من النفط والغاز خلال الفترة بين شهري كانون الثاني ونيسان من العام 2022 إلى 4,77 تريليون روبل، مقابل 2,5 تريليون روبل للفترة نفسها من العام 2021.

إلا أن الاستفادة عمت أيضاً بعض الاقتصاديات الناشئة العملاقة المستوردة والمستهلكة للنفط، والمحظوظة كالصين والهند وإندونيسيا. فقد سمحت الأسعار المرتفعة في الأسواق العالمية لروسيا ببيع النفط لكل من الصين والهند على سبيل المثال بحسومات قاربت 35٪. فقد بلغ سعر برميل النفط الروسي لهاتين الدولتين 70 دولار في الوقت الذي البرميل في الأسواق يباع بسعر 108 دولارات، مع الإشارة بطبيعة الحال أن هذه الكميات والأسعار متغيرة بشكل دائم.

ففي الوقت الذي انخفضت فيه الصادرات النفطية الروسية إلى أوروبا من حوالي مليوني برميل يومياً إلى مليون ونصف في حزيران الماضي في أعقاب الحزمة السادسة من العقوبات الأوروبية، أي بأقل من نصف مليون برميل تقريباً، ارتفعت صادرات النفط الروسية للهند من لا شيء تقريباً إلى 310 آلاف برميل يومياً، وإلى الصين من 70 ألف إلى 790 ألف برميل يومياً، بحسب مصادر الوكالة الدولية للطاقة (IEA).

وفي المحصلة بات بإمكان الدول المستوردة الاستغناء إلى حد بعيد عن النفط المستورد من أمكنة بعيدة نسبياً وبكلفة أعلى ووقت أطول، كدول الخليج وأفريقيا وأميركا اللاتينية... والتي باتت مقصداً للدول الأوروبية اللاهثة وراء بدائل للوقود الروسي.

وفي المقابل كان هناك أطراف صنّفت خاسرة لعدم دخولها في اللعبة. فمع توجه الخام الروسي نحو الشرق تراجعت مبيعات إيران خلال شهري أيار وحزيران لدول شرق آسيا، بما فيها الصين. حيث قدر حجم الخام الإيراني داخل حاويات النفط الإيرانية الراسية قرب سنغافورة بحوالي 37 مليون برميل حتى نهاية شهر أيار. ومن المستبعد أن تتحول إيران في المدى المنظور إلى أحد المصادر البديلة عن الغاز الروسي. وذلك لأسباب متعدّدة أهمها ما يلي:

- ◀ البعد الجغرافي عن السوق الأوروبية قياساً إلى المصادر الأخرى. مما يتطلب إقامة بنية تحتية غير متوفرة حالياً ومكلفة مالياً وتتطلب فترة زمنية أطول.
- ◀ الشراكة الجيوسياسية مع روسيا والصين تفرض على إيران حسابات تعلو على معايير الربح والخسارة.

◀ من غير المتوقع أن تُستدرج إيران إلى منافسة في سوق الغاز الطبيعي يترتب عليها حكمًا من انهيار أسعار هذه المادة الحيوية، مع ما يعنيه ذلك من خسارة لها ولجميع المنتجين، ومن ربح يصب في مصلحة المستهلكين الغربيين.

وتحت عنوان استقرار الاقتصاد العالمي بدا أن دول أوبك بلاس (OPEC+) قد انصاعت للضغوط الأميركية، وقرّرت زيادة إنتاجها مرة جديدة بمعدّل 650 ألف برميل يوميًا خلال شهري تموز وآب، بعد أن كانت قد زادت إنتاجها بمعدّل 400 ألف برميل يوميًا في حزيران 2021 لمواجهة الطلب المتزايد. ثم عادت أواخر آب 2022 لتقرر زيادة الإنتاج أيضًا، ولكن هذه المرة بكمية ضئيلة جدًا قدرها 100 ألف برميل يوميًا فقط في شهر أيلول. مما يعكس إخفاقًا لمساعي الرئيس الأميركي في زيارته الأخيرة للسعودية في تموز الماضي، للحصول على التزامات بزيادة أكبر في إنتاجها من النفط. حيث كانت حجة ولي العهد السعودي عدم توفر الاستثمارات اللازمة لمشاريع الاستكشاف والتطوير النفطية (Upstream Investment).

وفي مؤشر على اتجاه أنظار الغرب نحو ثروات النفط في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، حيث تقدر هيئة المسح الجيولوجي الأميركية (USGS) أن حجم احتياطيات الغاز الطبيعي القابلة للاستخراج في حوض شرقي المتوسط تقدر بنحو 122 تريليون قدم مكعب (tcf) بالحد الأدنى، أي ما يقارب 3455 مليار متر مكعب، يضاف إليها ما بين 1,7 إلى 3,7 مليار برميل من النفط.³⁸

ومباشرة بعد إعلان شركة غاز بروم الروسية وقف تشغيل خط نورد ستريم الذي يزود أوروبا بحوالي 40% من غازها المستورد لبضعة أيام لأغراض الصيانة، مع ما صاحب ذلك الإعلان من زيادة في أسعار الغاز بنسبة 15%، وقّع الاتحاد الأوروبي الذي ينتابه القلق من احتمال توقف تدفق الغاز الروسي عبر هذا الخط نهائيًا، في 15 حزيران من العام 2022 اتفاقًا مع كل من مصر والكيان "الإسرائيلي" لتصدير الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا عبر الشبكة المصرية. ينص الاتفاق على نقل الغاز الطبيعي من ذلك الكيان إلى محطتي إدكو ودمياط المصريتين من أجل تكثيفه وتسييله قبل أن يصار إلى نقله بحرًا بالحاويات نحو أوروبا. وذلك في إطار المساعي الأوروبية لإيجاد بدائل عن الغاز الروسي وتعزيز أمن

³⁸ US Geological Survey, Assessment of Undiscovered Oil & Gas Resources of the Levant Basin Province, East Mediterranean, fact sheet no.3014, March 2010.

الطاقة الأوروبي. وصولاً إلى تخفيض الكمية المستوردة من ذلك الغاز من 155 مليار متر مكعب سنوياً إلى 50 مليار متر مكعب فقط في نهاية عام 2022.

مدة الاتفاق ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ولكن من دون تحديد الحجم الفعلي للغاز الذي سيتم نقله سنوياً.

يأتي هذا الاتفاق الذي فرضته الحاجة الطارئة والملحة لأوروبا كبديل عن المشروع الذي سبق أن وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقية بشأنه مع كل من إسرائيل وقبرص واليونان سنة 2020. وهذا المشروع كان ينص على إنشاء خط أنابيب تحت الماء بكلفة 6 مليار دولار لنقل الغاز من شرق المتوسط إلى الساحل الأوروبي، والذي كان يتوقع أن يغطي 10٪ من حاجة أوروبا للغاز الطبيعي البالغة ما يقارب 550 مليار متر مكعب سنوياً. لكن كلفة المشروع المرتفعة والوقت اللازم لإنشائه (لا يقل عن سبع سنوات) جعل الأولوية "للغاز الإسرائيلي" عبر مصر كبديل أسرع.

وتجدر الإشارة أن شركات نفطية متعددة الجنسية يشارك فيها مستثمرون إسرائيليون ومصريون وأميريكيون ويونانيون تسعى لزيادة الاستثمارات النفطية شرقي المتوسط، من أجل تطوير البنية التحتية بما يؤدي إلى زيادة صادرات الغاز من الكيان الإسرائيلي إلى مصر من حوالي ثلاثة مليارات متر مكعب سنوياً إلى أربعة مليارات متر مكعب. وذلك عبر خط غاز شرق المتوسط الذي يربط ميناء أشدود في فلسطين بميناء العريش في مصر، على أن يتم تأمين معظم هذه الكمية من حقلي لفيتان وتامار قرب الحدود البحرية مع لبنان. كما يقوم الكيان الإسرائيلي بتزويد الأردن بموجب اتفاقية جرى توقيعها بين الطرفين أواخر سنة 2018. وتبلغ قيمة الصفقة 10 مليار دولار، وتقضي بتزويد الأردن بكمية قدرها 45 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي على مدى 15 سنة قادمة، أي بمعدل 3 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً. وذلك باستخدام خط أنابيب بطول 65 كلم يمتد من أشدود حتى نقطة عند مستوطنة نفي أور (بيت جن - Neve Ur)، حيث يلتقي بخط الغاز العربي.

وتبرز الجزائر أيضاً كأحد المصادر البديلة للغاز الروسي إلى أوروبا. خصوصاً أن الجزائر تملك علاقات قديمة نسبياً في تجارة الغاز مع أوروبا، وتحديداً مع كل من إسبانيا وإيطاليا. تعتبر بمثابة المصدر الثاني لتصدير الغاز الطبيعي إلى إيطاليا بعد روسيا. وما يميزها أنها تملك ما يكفي من الغاز المسال (LNG) لتصديره إلى أوروبا. إلا أن زيادة

القدرة الإنتاجية للجزائر في هذا المجال، كما غيرها من الدول الإفريقية كنيجيريا وتنزانيا والغابون، تتطلب استثمارات ضخمة لتطوير حقول الاستكشاف والتنقيب وتمديد شبكات الأنابيب. ولذلك رأينا كيف سارعت إيطاليا (عبر شركة إيني) في نيسان 2022 إلى توقيع اتفاقية مع الجزائر لزيادة إنتاج الأخيرة من الغاز بنحو ثلاثة مليارات متر مكعب. مما يمكنها من رفع صادراتها إلى إيطاليا في الأحوال العادية من 6 إلى 9 مليار متر مكعب سنوياً في غضون العامين 2023-2024. ويبدو أن هذا التوجّه مرشّح للتصاعد في الأشهر القادمة، وذلك في إطار سعي الدول الأوروبية كلها إلى إعادة ترميم مخزوناتهما من الغاز الطبيعي بنسبة 90% استباقاً لفصل الشتاء القادم. علماً أن مصادر شركة سوناتراك الجزائرية تؤكد أن صادرات الغاز الطبيعي إلى إيطاليا قد تضاعفت بنسبة 113% هذه السنة.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تقوم بتصدير الغاز إلى إيطاليا عبر تونس وإلى صقلية، بواسطة خط أنابيب عبر المتوسط الذي تصل طاقته إلى 30 مليار متر مكعب. ويتفرع من هذا الخط أيضاً أنابيب غاز تصل إلى جبل طارق في إسبانيا عبر المغرب. ولكن العمل بهذا الخط الفرعي توقف مؤخراً بسبب قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب بسبب الخلافات المتراكمة حول قضية الصحراء الغربية.

6- خلاصات

بدأت الحرب الأوكرانية تتحول رويداً رويداً إلى عامل استنزاف للقدرات المالية والاقتصادية والبشرية والدفاعية ليس لأطراف الصراع المباشرين وحسب، بل للعالم أجمع. وحتى الولايات المتحدة الأميركية البعيدة جغرافياً عن ساحة الصراع في أوروبا بدأت تدفع الثمن من خلال ارتفاع معدلات التضخم غير المسبوقة لديها، والأهم خروج الدولار تدريجياً من التداول كعملة احتياط عالمية في تسوية مدفوعات لدى عدد لا بأس به من الدول الكبرى. وذلك بالتزامن مع توسع الإدارة الأميركية في استخدام الدولار كسلاح في العقوبات المالية ضد تلك الدول.

لقد بدأت تتضافر عوامل عديدة تجعل وصول العالم إلى ركود اقتصادي نهاية عام 2022 أمر محتم. فتصعيد المواجهة بكل أشكالها العسكرية والاقتصادية والسياسية بين روسيا وحلفائها من جهة والمعسكر الغربي من جهة أخرى، وما يرافقها من عقوبات متبادلة وتعطيل انسياب خطوط التجارة الدولية بكافة السبل بما فيها تكثيف السياسات الحمائية، يؤدي إلى التضخم وتراجع الاستثمارات الخارجية المباشرة، وبالتالي يكبح النمو الاقتصادي.

وقد أشرنا في ما تقدّم إلى أن طرفي النزاع يدركان جيداً أن فاتورة هذا الصراع المفتوح بكل أبعاده الاقتصادية والعسكرية والسياسية ستكون باهظة لكلا الطرفين. فمستويات التوظيف والمعيشة في العالم الغربي الذي اعتاد البجوحة أخذة بالتدهور نسبياً، إلى حد أن المواطن الغربي بات يعيش حالاً من القلق على مستقبله.

وهنا نعيد التذكير بما أوردناه سابقاً من أنه في ظل هذا التراجع في معدلات النمو على مستوى العالم بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط، والتوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بوصفهما أكبر اقتصادين في العالم، ومع انخراط العديد من الاقتصاديات الكبرى بما فيها الألماني والفرنسي والياباني على وجه الخصوص لفترة أطول في حفلة العقوبات المتبادلة، تضع الاقتصاد العالمي اليوم على عتبة ركود تضخمي قد يستمر لسنوات، وسيكون الأسوأ منذ الركود الكبير سنة 1929 الذي امتد لعقد كامل وانتهى بحرب عالمية ثانية. وحينها ستكون دول الاتحاد الأوروبي الغارقة في صراع مرير مع الاتحاد الروسي، أمام مأزق اقتصادي حقيقي يعيد رسم مشهد القرن الماضي.

وفي هذه الحالة يتبادر إلى الذهن سؤال جوهري: هل ستكون الولايات المتحدة الأمريكية قادرة حينئذٍ من جديد على تنفيذ مشروع مارشال مرة أخرى لإنقاذ أوروبا اقتصادياً؟ وإذا كانت كذلك فعلاً فهل من مصلحتها عودة أوروبا قوية، أو تكتفي بفتح زراعتها لها كي ترتمي نهائياً ولمرة أخيرة في أحضانها؟

ومما لا شك فيه أن أبرز ضحايا هذا الوضع الملبد اقتصادياً ستكون الدول النامية والفقيرة غير المنتجة للغذاء الذي تشهد أسعاره ارتفاعاً قد يستمر في المدى المنظور، بانتظار انتهاء الصراع وإعادة تأهيل وسائل الإنتاج ودخول منتجين جدد.. مما سيجعل الأزمة أكثر تعقيداً وخطورة على تلك الدول. وإن كان اضطراب العديد من الدول المنتجة للغذاء حالياً إلى إعادة النظر بممارسات استخدام محاصيل زراعية معينة لإنتاج الأعلاف والديزل العضوي (biodiesel) قد يخفف من هذا الواقع الأليم، ولكنه غير كاف لمعالجة الأزمة بالتأكيد.

ومن الواضح أن التصدع الآخذ بالتوسع على مستوى العلاقات التجارية والمالية والاقتصادية والسياسية بين الشرق والغرب بات يتطلب إعادة هيكلة اقتصادية ومالية ونقدية تعيد الاقتصاد العالمي إلى سكة الاستقرار الفعلي المستدام. ولا يخفى أن تحقيق هذا الغاية يتطلب جهوداً عالمية صادقة متضافرة ومنسقة تعيد النظر بالقواعد السابقة

لتلك العلاقات. الأمر الذي يستبعد حصوله في ظل التشرذم والصدام الحاصل حاليًا على مستوى العالم. مما يضيف على المستقبل صورة سوداوية، بحيث ليس مستبعدًا أن يؤدي هذا الواقع إلى الإطاحة بكل أشكال وإنجازات التعاون العالمي التي تحققت سابقًا، ومنها اتفاقية التجارة الحرة واتفاقية المناخ واتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الازدواج الضريبي.. حينئذ سنكون أمام نقطة تحوّل استراتيجية تعيد خلط أوراق الجغرافيا الاقتصادية بالحد الأدنى.

This report does not claim to provide conclusive and satisfactory answers on the anticipated implications of the Russian-Western conflict, on Ukrainian territory, on the global economy. This is due to the impossibility of making projections as long as the conflict is open to various possibilities and fates in time and place. This report seeks to highlight the global economic outlook in the context of the conflict by examining financial and economic indicators in an attempt to anticipate how socio-economic conditions will turn out in the near future.

The Ukrainian War definitely dealt a heavy blow to an unstable global economy that has yet to recover from the repercussions of closures due to the coronavirus in 2020, because of the sharp rise in oil and food prices and the cutting of trade routes due to sanctions and their countermeasures, which adversely affected economic activity, in terms of supply and demand, foreshadowing a recession that might be similar to the Great Recession of 1929. The leading indicators of such a recession are a dramatic decline in investment volume, inflation, high unemployment, trade contraction, and supply chain disruption for various essential goods, products, and materials for the production cycle. Such signals indicate a decline in global economic growth.

This report uses multiple levels of analysis to achieve its endeavor, including their role and economic contribution of the parties to the conflict in various global markets, mainly Russia and the Western camp. In addition to examining the sanctions content and counter-measures, the impact of sanctions on global economic growth and the economic cycle of the entire world's nations must be examined in order to answer a number of questions that have arisen, such as what are the estimates of the world's tangible and intangible costs incurred as a result of the current conflict? Is the world stepping into a new recession, perhaps this time the longest one? And is there a pivotal turning point in the reshaping of geo-economic relations on the global level?

Introduction

A few months have passed since the beginning of the Russian Special Military Operation in Ukraine, which was enough to turn it into indirect military, economic, and political "arm wrestling" between Russia and the West on Ukrainian territory. As this conflict prolongs, concerns are mounting and questions are rising about its impact on the world economy, coupled with increasing uncertainties about the nations' future prosperity and their economic prospects, especially with diminished hope of recovering stability in the light of a potential conflict's territorial expansion and the diversity of tools used. This bleak outlook contrasts with expectations of an early 2021 economic recovery after the COVID-19 pandemic.

Such concerns and questions seem significant for the following reasons:

First, The conflict eruption coincided with the beginning of the global economy's recovery path after a year and a half since the onset of the COVID-19 pandemic that drained global financial resources and burdened large countries' budgets, consequently leading to significant budget deficits and unprecedented unemployment rates, while it seems clear that addressing ramifications and overcoming difficulties is beyond the capabilities of countries at an individual level and requires international coordination and cooperation to recover and establish sustainable policies for assisting crisis-affected countries. The Russian-Western conflict has exacerbated the current global tension and polarization and has put many developing countries on the brink of destitution and hunger. It also threatens to bring the global economy into a new phase of recession from which it has not already recovered.

Second: This conflict seems to be extending and expanding in all directions. In addition, it is about to create a new global map of economic, trade, and financial relations. The new map will not only disadvantage developing and emerging economies, but it is also possible that it will overthrow regimes and eliminate policies that have long served as a pillar for the proper functioning of global economic and trade relations since World War II.

Third: Of greater concern, global economic deterioration and instability occur in highly divisive political environments, especially given the proliferation of protectionist policies that are overwhelming global economic trends in a clear confrontation with trade globalization on the one hand and the increasing dominance of fanaticism, separatism, and chauvinism in political tendencies on the other hand.

Table of contents

Introduction	4
1. Size of conflict parties and their contribution in the global economy	6
1.1 Composition of Gross Domestic product and GDP per Capita	6
1.2 Oil and Gas Market	11
1.3 Food Market	21
1.4 Goods and Service Market	23
1.5 Financial Market	26
1.6 Foreign Direct Investment	28
1.7 Gold and Foreign Currencies reserves	29
2. Russian-Western Economic Relations: Flexibility and Effectiveness in Decision-Making	31
3. European Sanctions and Russian Countermeasures	34
3.1 European Sanctions	34
3.2 Russian Countermeasures	38
4. Consequences, Direct and indirect economic challenges of the Russian-Western conflict, collateral damage, and high record of civilian casualties	40
4.1 At price Level	40
4.2 At flow of international trade	45
4.3 At the government budget and financial market level	46
5. Cost-benefit analysis and the place of the Middle East Region in the conflict equation	49
6. Conclusions	52

Studies and Reports

The Global Economy Under the Challenges of the Russian-Western Conflict Examining the Outcomes and Economic Impacts

August 2022

Studies and Reports

A periodic Series Addresses Current Challenges and Issues



المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

A specialized scientific institution in charge of information and researches. It deals with socio-economic issues and follows-up the effecting strategic issues and global transformations.

- Publisher:

The Consultative Center for Studies and Documentation

- Volume: Thirty one

- Date of publication:

August 2022

All rights reserved to the center. Therefore, it is neither allowed to copy or to archive a part(s) of the study in whatever information or retrieving system, but in case of limited quoting with the aim of studying and scientific benefit while citing the reference is a must.

The Global Economy Under the Challenges of the Russian-Western Conflict Examining the Outcomes and Economic Impacts

Radwan Jammoul